وسائل التحليل النحوي عند السهيلي في كتابه (الروض الأنف)

د. عادل علي الصراف (*)

المقدمة :

السهيلي عبدالرحمن بن عبيد، يكنى أبا القاسم وأبا زيد وأبا الحسن الخثعمي الأندلسي المالقي اللغوي الحافظ (٥٠٨-٥٨١هـ)(١) له مصنفات عدة؛ منها (أمالي السهيلي في النحو واللغة والحديث والفقه)(٢)، و (نتائج الفكر)(٣)، و(التعريف والإعلام بما في القرآن من الأسماء والأعلام(٤)، وغيرها، له أشعار كثيرة، وبرع في العربية والنحو والفقه والأخبار والأثر(٥).

ومن مصنفاته أيضاً الروض الأنف الذي هو مدار هذا البحث – وهو شرح للسيرة النبوية التي ألفها ابن هشام، وقد أوضح السهيلي الغاية من تأليف الكتاب، وهي إيضاح ما وقع في سيرة رسول الله ﷺ التي سبق إلى تأليفها محمد بن إسحق، ولخصها عبدالملك بن هشام من لفظ غريب أو إعراب غامض أو كلام مستغلق(٦).

والواقع أن السهيلي قد أجاد في شرح سيرة ابن هشام؛ فكان كتابه موسوعيّاً تناول فيه مسائل في النحو والصرف واللغة، ولم يقتصر على ذلك فحسب، بل

(*) كلية التربية الأساسية –الهيئة العامة للتعليم التطبيقي – دولة الكويت.

(١) بغية الوعاة، السيوطي، ج٢/٨١.

(٢) نشر الكتاب بتحقيق محمد إبراهيم، مكتبة السهيلي، مطبعة السعادة، بمصر.

(٣) نشر الكتاب بتحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود.

(٤) بغية الوعاة، ج٢/٨١.

(٥) السابق.

(٦) انظر مقدمة الروض الأنف ١٤/١

تناول فيه أيضاً مسائل في الفقه والأنساب، فضلاً عن معرفته بالأحاديث النبوية، وحفظه لها، وخبرته بالأسانيد والرواة، مما يدل على رسوخ قدمه في هذه العلوم وسعة ثقافته وغزارة علمه.

وهذا البحث يهتم بكشف وسائل التحليل النحوي عند السهيلي في (الروض الأنف) ومن هنا تأتي أهميته في معرفة آرائه، وطريقة تفكيره في المعالجة النحوية للنصوص التي تناولها، ومدى تأثره بالنحاة السابقين، وخاصة البصريين، كذلك بيان موقفه من الكوفيين.

ومن اللافت للنظر أن يكون موضوع الكتاب شرحاً لكتاب تاريخي، يتحدث عن شخصية عظيمة كالنبي محمد ﷺ ، وهذا الأمر لم يكن شائعاً عند النحاة السابقين، إذ كان جل مؤلفاتهم إعراباً لنصوص قرآنية أو لبعض القصائد المشهورة، أو شرحاً لمؤلفات السابقين، أو موضوعات تتعلق بمسائل وقضايا نحوية وصرفية.

وكان مما يتميز به (الروض الأنف) النص على المظان التي استقى منها آراء النحاة السابقين، وهي مسألة لم تكن شائعة عند السلف، إذ كان يغلب عليهم أن يذكروا في مصنفاتهم الأقوال وأصحابها دون ذكر مصادرها، وهذه عناية كبيرة منه في توثيق هذه المعلومات؛ ونجد هذه السمة في مواضع كثيرة من كتابه، حيث كان يحيل إلى المصادر التي يستقي منها، فمثلاً نقرأ هذه العبارة: "... ألفيت في حاشية أبي بحر.." [1]، أو نجد في بعض مواضعه: ".. وقد لاح لي بعد نظري في الكتاب أن هذا الذي قاله الخليل وسيبويه قول واحد"[2]، ونقرأ أيضاً: "... وقد رأيت معنى هذا الكلام في هذا البيت لأبي علي الفسوي في بعض مسائله

(١) الروض الأنف ٣/٣٦١، ٣٦٢.

(٢) السابق ١/٤٣٥، ٤٣٦.

الشيرازيات"[١]. ونقرأ أيضاً: "... بهذه المسألة ختم النحاس كتابه الكافي"[٢]، وفي أحيان أُخر كان يحيل إلى بعض مؤلفاته، فنقرأ: "... كل هذا مُبيّن في كتاب نتائج الفكر"[٣].

وفي البحث عن الدراسات السابقة وقعت على دراستين حول الروض الأنف؛ وهما:

١- الروض الأنف في تفسير السيرة النبوية لابن هشام، للإمام السهيلي، دراسة نحوية لممدوح شعبان موسى، تناول فيه الباحث المسائل النحوية التي تعرض لها السهيلي ثم أثرها في الأحكام الشرعية.

٢- الموضوعات النحوية في كتاب (الروض الأنف) للسهيلي ليوحنا مرزا الخامس، حيث تطرق الباحث فيها لجملة من المسائل المتعلقة بالكتاب؛ وتناول سيرته الذاتية، ومصادره في الروض الأنف، وبيّن موقفه من السماع والقياس والعلة، كما تحدث عن تأثيره في النحاة المتأخرين الذين استقوا منه.

وقد جاء البحث – الذي أردته وصفاً تحليليّاً – في مقدمة، تلاها بيان لوسائل التحليل النحوي وشملت أنواع السماع المتمثلة في الشواهد القرآنية والقراءات، والحديث الشريف، وشواهد الشعر، وبعد ذلك استعرض البحث لجانبين مهمين من وسائل التحليل النحوي عند السهيلي وهما: الضرورة الشعرية، والحذف، حيث أخذ كل جانب منهما مساحة لا بأس بها في كتابه، واستعرض البحث أيضاً وسائل التحليل النحوي في القياس والعلة، ثم جاءت الخاتمة والفهارس الفنية.

---

(١) الروض الأنف ١/٨٠.

(٢) السابق ١/١٣٥.

(٣) السابق ١/٤٥٢.

السماع:

أولاً: القرآن الكريم:

يعد القرآن الكريم أول مصدر من مصادر السماع التي شكلت أساساً للاستشهاد عند النحاة على اختلاف مشاربهم ومذاهبهم، فلا تجد أحداً من النحاة واللغويين إلا اتخذ من القرآن الكريم شاهداً على إثبات القضايا النحوية، وقد حرص السهيلي على أن يكون الشاهد القرآني حاضراً في معظم القضايا النحوية وغيرها التي تناولها، إذ شكل جزءاً أساسيّاً، وأخذ حيزاً كبيراً في معالجته للنصوص الواردة في كتابه (الروض الأنف)، فمن ذلك:

١- قوله تعالى: (لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ)[١]، استشهد به على أن الكاف إذا دخلت على (مثل) تكون حرف جر، ولا تعتبر اسماً بمعنى (مثل)؛ إذ لا يستقيم أن يقال في الآية: مثل مثله[٢]، فالكاف عند السهيلي في الآية السابقة حرف جر زائد جاء للتأكيد، وقد تأتي للتشبيه فتكون اسماً بمعنى (مثل)، ولكنها لا تستقيم في هذه الآية أن تكون اسماً وهي زائدة، لأن الأسماء لا تزاد بخلاف[٣] بعض حروف الجر كالكاف، وقد نص النحاس على كونها حرفاً زائداً للتوكيد[٤].

٢- وقوله تعالى: (أَكَانَ لِلنَاسِ عَجَباً أَنْ أَوْحَيْنا إلى رَجُلٍ مِنْهُمْ)[٥]، استشهد بالآية على جواز تقديم مَا كان من صلة المصدر عليه؛ فقوله: (للناس) متعلقة بقوله: (عجباً)، وقد تقدمت عليه، ومعناه أكان عجباً للناس أن أوحينا[٦]، فالسهيلي يخالف كثيراً من النحاة كابن جني وغيره حيث ذهبوا إلى عدم جواز

---

(١) سورة الشورى، آية ١١.

(٢) الروض الأنف ١٤٣/١.

(٣) البحر المحيط، لأبي حيان ٤٨٨/٧

(٤) إعراب القرآن للنحاس ٧٤/٤.

(٥) سورة يونس، آية ٢.

(٦) الروض الأنف ٣٦٦/١، ٣٦٧.

تقديم ما كان من صلة المصدر عليه[١]. والواقع أنه يمكن توجيه قوله: (للناس) على أكثر من قول؛ كأن يكون حالاً من (عجباً)[٢]؛ لأنه لو تأخر لكان صفة، فلما تقدم كان حالاً، أو أن يكون متعلقاً بـ (عجباً) بمعنى معجب أي اسم مفعول، وفي هذه الحالة يجوز أن يتقدم معموله عليه[٣].

٣- في قوله تعالى: (لاَ تَثْرِيْبَ عَلَيْكُم الْيَوْمَ)[٤] جاء به شاهداً على أن (لا) النافية للجنس تنصب بغير تنوين إذا كان الاسم غير موصول بما بعده؛ لأن (عليكم) ليس من صلة التثريب لأنه في موضع الخبر[٥].

وهكذا يتبين لنا من موقف السهيلي من شواهد القرآن التي عالج من خلالها القضايا النحوية التي تعرض لها، وهو ذات الموقف الذي وقفه النحاة من قبل، حيث لا تكاد تخلو قضية من القضايا التي ذكرها إلا للشواهد القرآنية جانب منها؛ لأن القرآن الكريم يعد أكثر أنواع السماع الذي تطمئن إليه النفوس؛ فهو الكتاب الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، ومن هنا كانت عناية السهيلي به؛ إذ قدمه على غيره من الشواهد النثرية والشعرية.

ثانياً: القراءات القرآنية:

بالرغم من صغر مساحة القراءات القرآنية في (الروض الأنف)، إلا أننا وجدنا اهتماماً كبيراً منه في معالجة هذا الأصل من السماع؛ فقد كان يبرز أهميتها، ويعتد بها، ويبني عليها أحكاماً نحوية، وقد مكنه من ذلك اطلاعه الواسع، ومعرفته بالقراءات السبعة منها والشاذة، وعلمه بالقرّاء، ودرجة الوثاقة لكل

(١) انظر الخصائص لابن جني ٤٨٩/٢.

(٢) التبيان في إعراب القرآن للعكبري٥١١/١.

(٣) البحر المحيط ١٢٦/٥.

(٤) سورة يوسف، آية ٩٢.

(٥) الروض الأنف ١٤٦/٢.

واحد منهم، وقد رصدت أهم مميزات توظيفه القراءات في تحليله النحوي، إليك بيانها:

- **توظيف القراءة لإجازة وجه محتمل:**

من شدة عناية السهيلي بالقراءات واهتمامه بها أنه كان يوظف القراءة لإجازة وجه محتمل، ويقدمها على الشاهد الشعري، فمن ذلك:

١- قراءة أبي عمرو: (قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدُ(١) اللهُ الصَّمَدُ)[١] بحذف التنوين[٢] من قوله: (أحد) لالتقاء الساكنين، فقد وظف القراءة لإجازة الوجه[٣] الذي ذكره، وقدمه على قول الشاعر:

حُمَيْدُ الَذي أَمَجٌّ دَارُهُ أَخُو الخَمرِ ذُو الشَّيْبَةِ الأَصْلَعُ[٤]

وقول الشاعر:

فَأَلفَيْتُهُ غَيْرَ مُسْتِعتبٍ وَلاَ ذَاكِرَ اللهَ إِلاّ قَلِيلاَ[٥]

وهذا الوجه الذي ذهب إليه السهيلي أخذه من المبرد[٦]، وأجازه أبو علي الفارسي[٧] عند تعرضه لهذه القراءة.

٢- وظف قراءة: (أَلاَيَا اسْجُدُوا)[٨] بتخفيف اللام في جواز حذف المنادى[٩]، والتقدير: ألا يا قوم اسجدوا، وقدمها على قول الشاعر:

---

(١) سورة الإخلاص، الآيتان ١-٢.
(٢) انظر كتاب السبعة في القراءات لابن مجاهد، ٧٠١.
(٣) الروض الأنف ١٤/٢.
(٤) البيت من المتقارب، وهو لحميد الأمجِي، في معجم ما استعجم ١٩١/١، ولابن حميد في العقد الفريد ٣٥٢/٦.
(٥) البيت من المتقارب لأبي الأسود الدؤلي في ديوانه، ٥٤.
(٦) انظر المقتضب ٣١٢/٢.
(٧) الحجة للقراء السبعة ٤٥٤/٦.
(٨) سورة النمل، آية ٢٥، انظر القراءة في كتاب السبعة في القراءات، ٤٨٠.
(٩) الروض الأنف ٤٢٦/١.

أَلاَ يا آسْلِمِي يَا دارَ مَيَّ عَلَى البِلَى وَلاَزَالَ مُـنْهَلاً بِجَرْعائِـكَ الْقَطْـرُ[1]

فالسهيلي يتفق مع النحاة البصريين والكوفيين[2] في توجيهه للقراءة السابقة على أن حرف النداء مما يختص به الاسم، فلذلك لزمهم أن يقدروا اسماً يكون حرف النداء داخلاً عليه؛ لأن أحرف النداء لا تدخل على الأفعال؛ وقد خالفهم أبو حيان؛ فذهب إلى أن (يا) حرف تنبيه، أَكْدّ به (ألا) التي للتنبيه[3]، وأرى أن رأي أبي حيان أكثر وجاهة من رأي النحاة البصريين والكوفيين؛ إذ إن المنادى لا يجوز حذفه، لأنه قد حذف الفعل العامل في النداء، وانحذف فاعله لفعله، ولو حذفنا المنادى لكان في ذلك حذف جملة النداء وحذف متعلقه وهو المنادى، فكان ذلك إخلالاً كبيراً، وإذ أبقينا المنادى ولم نحذفه كان ذلك دليلاً على العامل فيه جملة النداء[4].

*** الترقي بالحكم بالضرورة:**

السهيلي يترقى بالحكم بالضرورة، ثم يجيز أنها ليست ضرورة؛ كما في قراءة أبي عمرو في قوله تعالى: (يَأمُرْكُمْ)[5]، وقوله تعالى: (يَنْصُرْكُمْ)[6]، بسكون الراء في الآيتين، وذلك عند تعرضه لقول عبدالله بن رواحة وهو آخذ بخطام ناقة رسول الله ﷺ .

خَلـوْا بَنـي الكُفَّـارِ عَـنْ سَـبِيلِهِ نَحـنُ قَتَلَنـاكُمْ عَلَـى تَأْوِيلِـهِ[7]

---

(١) البيت من الطويل لذي الرّمة في ديوانه ٥٩٩.
(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف، ١/١٠٠.
(٣) البحر المحيط ٦٦/٧، ٦٧.
(٤) السابق.
(٥) سورة البقرة، آية ٦٧، وهي: (وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبَحُوا بَقَرَةً) انظر القراءة في السبعة ١٥٥.
(٦) سورة الملك، آية ٢٠، وهي: (أَمَّنْ هَذَا الَّذِي هُوَ جُندٌ لَكُمْ يَنصُرُكُمْ مِنْ دُونِ الرَّحْمَنِ). وانظر القراءة في الإتحاق، ١٣٦.
(٧) البيت من الرجز في ديوانه، ١٤٤، ورواية الديوان: نحن ضربناكم على تأويله.

إذ ذكر رواية أخرى للبيت وهي: اَلْيَومَ نَضُرِبْكُم عَلَى تَأْوِيلِه، بسكون الباء في (نَضْرِبْكُم)، وقال: إنه جائز من باب الضرورة، ثم أجاز استعمالها في الكلام قائلاً: (... ولا يبعد أن يكون جائزاً في الكلام إذا اتصل بضمير الجمع) [١].

وما ذهب إليه السهيلي مخالف لبعض النحاة كسيبويه الذي قال عن قراءة أبي عمرو ((إنما اختلس أبو عمرو فظنّه الراوي سَكّن ولم يضبط))[٢]. ولكن السيرافي خالف سيبويه، فأجاز تسكين حركة الإعراب من لام الفعل، فقال: ((.. وقد حكى قوم من النحويين أن كثيرًا من العرب يسكنون لام الفعل إذا اتصل بها الهاء والميم أو الكاف والميم لقوله: أنا أُكمَكمْ وأُعظمْكم، وقد حكى عن بعض القراء (إنّ الله يأَمُرْكُمْ) و (يُعَلمْكُمْ الكِتَابَ والحِكْمَةَ) فهذا يدل على جواز ما قلناه ويقويه[٣])). ويبدو أن السهيلي قد بنى رأيه السابق على ما ذهب إليه السيرافي، معتمداً على قراءة أبي عمرو، وما ورد من أشعار العرب في جواز تسكين حركة الإعراب من لام الفعل؛ كقول جرير:

سيروا بَنِي العَمِّ فَالأَهْوازُ مَنْزِلكُم وَنَهْرُ تِيرَى فَما تَعْرِفْكُمْ العَرَبُ[٤]

فسّكن تعرفكم، وهي مرفوعة. وقول امرئ القيس:

فَالْيَومَ أَشْرَبْ غَيْرَ مُسْتَحقِبٍ إثماً مِنَ اللهِ وَلا وَاغِلِ[٥]

بسكون (أشربْ). وأرى أن السهيلي لما وجد هذه الظاهرة ليست مقصورة على الشعر، بل جرى استعمالها في القراءات القرآنية التي تمثل جانباً مهمّاً في السماع

(١) الروض الأنف ١٢٨/٤، ١٢٩.

(٢) الكتاب ٢٠٤/٤.

(٣) ما يحتمل الشعر من الضرورة، لأبي سعيد السيرافي، ١ ٤٥.

(٤) انظر ديوانه، ص٤٨.

(٥) انظر ديوانه، ص١٢٢.

الموقوف، فإنه حكم عليها بجواز الاستعمال في غير الضرورة، وقد مثل هذا الأمر منه شجاعة في معالجة هذه الظاهرة.

نسبته للقراءات:

٣- ينسب القراءة في بعض الأحيان إلى رواتها، كما في بعض ما سلف، وهذه سمة لديه في معظم القراءات التي ذكرها إلا ما ندر، وهذا يشير إلى عنايته وسعة معرفته بعلم القراءات.

ثالثاً: الحديث الشريف:

الملاحظ على السهيلي في كتاب (الروض الأنف) أنه احتج بعدد قليل من الأحاديث النبوية، مقارنة بما ورد منه في كتابه (الأمالي)؛ حيث انتبه إليه بعض الباحثين(١)، فأورد عدداً لا بأس به من الأحاديث، احتج بها على مسائل نحوية وصرفية ودلالية، وقد كان ذلك توجهاً نشأ عند الأندلسيين، عنايتهم بالحديث الشريف من حيث النحو والصرف، ونجد من هذه العناية أنّ الوقشي(٢) وهو أحد علماء الأندلس قد أفرد كتاباً يعلق فيه على (الموطأ)، تبّين فيه غوامض الإعراب واللغات والمعاني في الأحاديث النبوية.

وعلى الرغم من قلة الأحاديث التي أوردها السهيلي في (الروض الأنف) إلا أن طريقة معالجته لها تدل على غزارة علمه، وسعة فهمه ومعرفته بها؛ فقد كان يحتج بالأحاديث، ويتخذها شاهداً على تدعيم قاعدة نحوية، أو يستخدمها في توظيف وجه من الأوجه المحتمله. وقد رصدت الحديث وسيلة تحليلية نحوية وأهم سماتها، وإليك بيانها:

---

(١) انظر موقف النحاة من الاستشهاد بالحديث الشريف، د. خديجة الحديثي، دار الرشيد، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية، ١٩٨١.

(٢) انظر التعليق على الموطأ في تفسير لغاته وغوامض إعرابه ومعانيه، هشام بن الحمد الوقشي الأندلسي، تحقيق د. عبدالرحمن بدر سليمان العثيمين، مكة المكرمة، جامعة أم القرى، مكتبة العبيكان.

- **إثبات أحكام نحوية:**

١- يستشهد السهيلي بالحديث على إثبات حكم نحوي لتصحيح المعنى؛ كما في حديث (فَصَلّى خَلْفَهُ رِجالٌ قِيامًا) [١]:

جاء به شاهداً على جواز مجيء الحال من النكرة، إذا دَلّ على تصحيح معنى؛ و (قياماً): في الحديث السابق حال من النكرة (رجال)... والحال هاهنا مصححة لفقه الحديث، أي: صلوا في هذه الحال)[٢]؛ فتصحيح المعنى عند السهيلي يعتبر مسوِّغاً لمجيء الحال من النكرة، واستشهاده بالحديث على ذلك دَليل على عناية بالحديث، وأنه لا يقل رتبة وأهمية عن أنواع السماع كالقرآن والشعر. وقد أجاز سيبويه مجيء الحال من النكرة دون مسوغ على ضعف؛ كما في قولهم: (مَرَرْتُ بما وقِعْدة رَجُلِ) [٣]، إذ يرى في (قْعدَة) الجر على الصفة، وليست على الحال. وفي قولهم: (عَلَيْهِ مائَةٌ بِيْضًا)[٤] يرى أن الوجه الرفع.

٢- في حديث سامة بن لؤي حين قدم على رسول الله ﷺ أحد بنيه، فانتسب له إلى سامة، فقال له ﷺ :(الشَّاعرِ) [٥]، بخفض الراء من (الشاعر)؛ لأنه مردود على ما قبله، كأنه مقتضب من كلام المخاطب، وإن كان الاستفهام لا يعمل فيما قبله وما بعده، ولكن العامل مقدّر بعد الألف؛ فإذا قال لك القائل: قرأت على زيد مثلاً، فقلت: العالم بالاستفهام، كأنك قلت أعلى العالم؟....)[٦]. فتجد السهيلي يعلل مجيء (الشاعر مجروراً، ويقدر محذوفاً في الكلام، لأنه مفهوم من السياق العام للحديث.

---

(١) البخاري، كتاب الأذان، باب إنما جعل الإمام ليأتم به ١٦٩/١، مصورة عن طبعة إستنبول.
(٢) الروض الأنف، ٢٠٢/٤، ٢٠٣.
(٣) الكتاب ١١٢/٢.
(٤) السابق.
(٥) الحديث رواه أبو داود في الجمعة (١٠٤٦).
(٦) الروض الأنف ٢١٦/١.

*** إجازة وجه محتمل:**

السهيلي يوظف الحديث لوجه يحتمل جوازه، كما في الحديث المذكور في صفة الرّجال: (أَعْوَرَ كَأَنَّ عِنَبَةً طَافِية)[١]؛ إذ ذكره شاهداً على جواز حذف خبر (كَأَنَّ) إذا كان اسمها نكرة، والتقدير: كأن في عينيه عنبة[٢]. وحذف خبر (كأن) جائز عند النحاة إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً، بشرط أن يدل على قرينة حالية وهي علم السامع[٣]، كما في الحديث السابق، وكما في قول الشاعر:

إنّ مَحـــــــلاً وإنَّ مُـــــــرْتَحِلاَ وإنَّ فِـي الـسّفَرِ إذْ مَـضَوْا مَهَـلاَ[٤]

أي: إن لنا محلاً، وإنَّ لنا مرتحلا.

*** بيان معنى نحوي:**

احتج السهيلي بالحديث النبوي على بيان معاني الحروف النحوية؛ فمن ذلك:

١- قول النبي ﷺ : (وَمَا مِنْ دَابَّةٍ إلاَّ وَهَي مُصيخَةٌ يَوْمَ الجُمُعَةِ مِنْ حِين تَطْلُعُ الشّمْسُ إلى أَنْ تَغْرُبَ) [٥] والمعنى عنده ابتداء الغاية من الزمان[٦].

٢- حديث النبي ﷺ : (لِهَذا الَعَبْدِ الحَبَشِيِّ جَاءَ مِنْ أَرَضه وَسَمَائِهِ إلى ٱلأَرْض التَي خُلِقَ مِنْها[٧])، وقوله في جنازة سعد بن معاذ وهو واقف على قبره:

---

(١) رواه البخاري في أحاديث الأنبياء (٣٤٣٩)، ومسلم في الفتن وأشراط الساعة (١٦٩، ١٠٠).

(٢) الروض الأنف ٢٠٢/٤.

(٣) انظر شرح المفصل ١٠٣/١، ١٠٤.

(٤) البيت من المنسرح للأعشى في ديوانه ٢٨٣.

(٥) عون المعبود على سنن أبي داود. تحقيق: عبدالرحمن محمدعثمان. باب فضل يوم الجمعة، برقم (١٠٤٦).

(٦) الروض الأنف ٣٦٤/٣.

(٧) رواه أحمد في مسنده ٣٢٧/٣ من حديث جابر بن عبدالله.

(سُبْحَانَ اللهِ لِهذا الْعَبْدِ الصّالِحِ ضُمَّ عَلَيْهِ القَبرُ ثُمّ فُرِجَ عَنْهُ) [1] فاللام في هذين الحديثين جاءت بمعنى التعجب[2].

* السهيلي حين يذكر الشاهد يصرح بأنه حديث، وهذه سمة وجدتها في معظم شواهد الحديث التي احتج بها؛ كما في استشهاده على مجيء الحال من النكرة، وذلك في حديث النبي ﷺ : (إِنَّه جَاهِدٌ مُجَاهِدُ، وقَلَّ عَرِبِيٍّ مُشَابِهاً مِثْلُه)[3]، وغيرها من الأحاديث، ونجدها سمة تكررت في كتاب آخر له وهو: (الأمالي) مما يعني أنه نهج أصيل لديه، في حين لم يلتزم كثير من النحاة بهذه السمة، وخاصة القدماء منهم.

رابعاً: الشعر:

نالت الشواهد الشعرية عناية السهيلي واهتمامه بها؛ كما نالت من قدماء النحاة؛ فهو ديوان العرب الذي حفظت به أنسابها، وسجلت فيه مآثرها.

وقد رصدت سمات مهمة في معالجته للشواهد الشعرية تمثلت في الجوانب التالية:

*** إجازة قضايا نحوية:**

أجاز السهيلي من خلال اعتماده على شواهد من الشعر قضايا نحوية، فمن ذلك:

١- قول الشاعر:

عَسَى الأَيَّامُ أَنْ يَرْجِعْنَ يَوْمًا كَالّذِي كَانُوا[4]

---

(١) الروض الأنف ١/١٤٤.

(٢) السابق ٢/١١٧.

(٣) رواه البخاري في المغازي (٤١٩٦).

(٤) البيت من الهَرج، للفند الزماني في سمط اللآلئ، ٩٦٠.

أجاز أن يكون الاسم الموصول (الذي) في البيت حرفاً مصدريّاً مثل (ما) المصدرية، حيث قال: (... (ما) مع الفعل بتأويل المصدر راجع إلى معنى (الذي) إذا تأملته، وذلك أن (الذي) تصلح في كل موضع تصلح فيه (ما) التي يسمونها المصدرية) [١]. فـ (الذي) في البيت السابق مصدرية وليست اسماً موصولاً عند السهيلي، والتقدير: كما كانوا. والواقع أنني لم أجد أحداً من النحاة– فيما أعلم – من يقول بذلك، وهو من الآراء الغريبة التي ذهب إليها السهيلي، ولم يقدم دليلاً على ما ذهب إليه سوى المعنى الذي ذكره من تفسيره للبيت.

٢– قول الشاعر:

بَـــلْ بَنـــي النَّجـــارِ إنَّ لَنَـــا فـــيهمُ قَتْلَـــى وَ إنَّ تَـــره[٢]

استَشْهد بهذا البَيت على جواز إظهار العامل المضمر بعد حروف العطف؛ يقول: (.. أظهر إن بعد الواو، وأراد: إن لنا قتلى وتره، والتره: الوتر، فأظهر المضمر وهذا البيت شاهد على أن حروف العطف يضمر بعدها العامل المتقدم، نحو قولك: إن زيداً وعمراً في الدار، فالتقدير: إنّ زيداً وإنّ عمراً في الدار)[٣].

٣– قول الشاعر:

وَرُحْنا بِكايْنِ الماءِ يَنْفُضُ رَأْسَهُ تُصَوَّبُ فِيهِ الْعَيْنُ طَوْراً وَتْرتَقِي[٤]

استدل بهذا البيت على كون (الكاف) اسماً بمعنى (مثل)، بدخول حرف الجر (الباء) عليها[٥]. فالكاف يتعين اسميتها عند السهيلي إذا انجرت كما في البيت السابق.

---

(١) الروض الأنف ١/٤٨٠.

(٢) البيت من المديد لخالد بن عبدالعزّى، في السيرة النبوية.

(٣) الروض الأنف ١/٧٩.

(٤) البيت من الطويل لأمريء القيس في ديوانه ١٧٦.

(٥) الروض الأنف ١/١٤٣

وقد اختلف النحاة في (الكاف) هل تكون اسماً في الكلام، أو يختص ذلك بضرورة الشعر؛ فسيبويه وكثير من النحاة ذهبوا إلى أن استعمالها اسماً إنما يجوز في ضرورة الشعر[١]، في حين ذهب الأخفش وغيره من النحاة إلى تعين اسميتها في الكلام[٢]. وأما عن موقف السهيلي في اعتبار (الكاف) اسماً في غير الضرورة الشعرية، فيبدو من كلامه أنه يجيز استعمالها مطلقاً، وذلك بقوله: ((أن الكاف تكون حرف جر، وتكون اسماً بمعنى: مثل) [٣] فلم يقيد هذا الجواز بالشعر.

*** الاحتجاج بشعر المولدين:**

قسم النحاة الشعراء الذين يحتج بشعرهم بحسب ترتيبهم الزمني أربع طبقات؛ طبقة الجاهلين، وطبقة المخضرمين الذين أدركوا الجاهلية والإسلام، وطبقة شعراء صدر الإسلام والدولة الأموية، وطبقة المولدين، وقد أجمع النحاة على الاستشهاد بشعر من جاء في العصر الجاهلي، أو من جاء بعدهم من المخضرمين، أما الطبقة الثالثة فإن معظم اللغويين والنحاة احتجوا بشعرهم، في حين أن الطبقة الرابعة وهم المولدون لم يستشهد بشعرهم مطلقاً[٤].

وأما السهيلي فقد كان موقفه متناغماً إلى حد كبير مع موقف النحاة، وبخاصة مع الطبقتين الأولى والثانية، في حين كان يرى جواز الاحتجاج بشعر الطبقة الثالثة، ولكن بصورة أقل؛ لأنهم قريبون من عصر الاحتجاج، ويدل على ذلك عندما يفاضل بين بيتين من الشعر أحدهما لمطرود، والآخر لأبي الأسود الدؤلي، فيجعل: (بيت مطرود أقوى في الحجة من بيت أبي الأسود الدؤلي، لأنه

---

(١) انظر الكتاب ٤٠٨/١، ٤٠٩.

(٢) انظر رأي الأخفش في شرح الكافية للرضى ٣٢٤/٤ والمغني اللبيب ٣٦١/١.

(٣) الروض الأنف ١٤٣/١.

(٤) انظر خزانة الأدب للبغدادي ٢٩/١ وما بعدها.

جاهلي محكك، وأبو الأسود أول من صنع النحو، فشعره قريب من التوليد[١]، وأما موقفه من الاحتجاج بشعر الطبقة الرابعة وهم (المولدون) فإنه اتخذ موقفاً مغايراً لما ذهب إليه النحاة؛ إذ يرى جواز الاحتجاج بشعرهم، ولكنه يشترط لذلك أن يلقى قبولاً عند أهل العربية، وأن يكون ثمة إجماع منهم على أنه لم يلحن في كلامه[٢]. ولعل فيما ذكر من هذين الشرطين إشارة إلى أبي تمام؛ فكتابه (ديوان الحماسة)، صار موضع اهتمام العلماء جميعاً. والواقع أن مذهب السهيلي في جواز الاستشهاد بشعر المولدين قد سبق إليه الزمخشري؛ إذ جعل علم الشاعر المحدث بالعربية ووثوق العلماء بروايته دليلاً على صحة جواز الاستشهاد بأشعارهم، وفي ذلك إشارة منه إلى أبي تمام؛ (.. فهو وإن كان محدثاً لا يستشهد بشعره في اللغة فهو من علماء العربية، فاجعل ما يقوله بمنزلة ما يرويه، ألا ترى إلى قول العلماء الدليل عليه بيت الحماسة فيقتنعون بذلك لوثوقهم بروايته واتقانه..) [٣].

ومما يدل على موقف السهيلي من شعر المولدين استشهاده ببيت لأبي تمام على زيادة الميم في (أملاك) ؛ إذ يقول ((ولكن الميم زائدة فيما زعموا، وأصله مألك من الألوك، وهي الرسالة، قال لبيد:

وَغَـــــلامٍ أَرْسَـــــلَتَهُ أُمَّـــــهُ بـــأَلُوكٍ فَبَـــذَلْنا مَـــا سَـــأَلْ[٤]

وقال الطائي:

مَـنْ مُبْلِـغُ الْفِتْيَـانِ عَنـيّ مَـأْ لُكـاً أَبِـــي مَتَـــى يَتَثَلَّمُـــوا أَتَهَـــدَّمِ[٥](١)))

(١) الروض الأنف ٢٣٨/٣، ٢٣٩.

(٢) السابق ٢٣٨/٣، ٢٣٩.

(٣) الكشاف، ٢٢٠/١، ٢٢١.

(٤) البيت من الرمل، انظر ديوانه ص١٤٠.

(٥) البيت من الكامل، انظر ديوانه، ص٢٧٠.

* الإشارة إلى اختلاف رواية بعض الشواهد:

كان السهيلي يشير إلى اختلاف رواية بعض الشواهد أحياناً، معتمداً في ذلك على ما كان ينقله عن بعض العلماء، ولم يكن يشير إلى اختلاف الرواية. فحسب، بل كان يبين الوجه النحوي المترتب على الرواية التي يذكرها، وكان يصرح أحياناً بالمصدر الذي ينقل عنه، فمن ذلك قول الشاعر:

أَلاَ مَنْ يَشْتَرِي سَهَراً بِنَوْمٍ سَعِيدٌ مَنْ يَبِيتُ قَرِير عَيَن[٢]

ذكر السهيلي في هذا البيت حذفين؛ الأول: حذف همزة الاستفهام، والتقدير: أمن يشتري، والثاني: حذف الخبر لدلالة أول الكلام عليه، والتقدير: بل من يبيت قرير عين هو السعيد[٣]. ثم ذكر أنّ ابن دريد أنشد البيت برواية أخرى، هي: سعيد أم يبيت بحذف (من)، وعدّه من باب حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه، لأن (من) هنا نكرة موصوفة[٤]، فالملاحظ من كلامه السابق أنه صّرح بمصدر الرواية الثانية للبيت، ثم أخذ يوجه الرواية بأحد الوجوه النحوية الجائزة، وهو حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه، والحذف هنا جائز لدلالة الحال عليه، فالموصوف في البيت السابق (مَنْ) نكرة عند السهيلي، والفعل بعده (يبيت) صفة في محل رفع. ويستشهد على جواز ذلك بقول الشاعر:

لَوْ قُلْت مَا فِي قَوْمِها لَمَ تَأْثَم يَفْضُلها فِي حَسَبٍ وَمَيْسَمِ[٥]

---

(١) الروض الأنف، ٢٣٨/٣، ٢٣٩.

(٢) البيت من الوافر لذي رعين في الأغاني ٢٨/٤. وليزيد بن زيد في معجم الشعراء للمرزباني ٥٠٥.

(٣) الروض الأنف ٨٨/١، ٨٩.

(٤) السابق.

(٥) الرجز الحكيم بن معية في خزانة الأدب ٥، ٦٢، ٦٣. وله أولحميد الأرقط في الدرر ١٩/٦.

فالموصوف محذوف وهو (من) وأقام الصفة وهي (يفضلها) مقامه.

٢- من ذلك قول الشاعر:

يـا أَقْـرَعُ بْـنُ حَـابِسٍ يَـا أَقْـرَعُ إِنَّـكَ إِنْ تَـصْرَعْ أَخَـاكَ تُـصْرَعُ[١]

ذكر السهيلي هذا البيت بروايتين؛ الأولى التي ذكرها وهي غير مشهورة، وعلى هذه الرواية لا شاهد في البيت، لكنه يذكر رواية أخرى يقول فيها: (وجدت في حاشية أبي بحر، قال: (الأشهر في الرواية: إنْ يُصَرّعْ أَخُوكَ، وإنما لم ينجزم الفعل الآخر على جواب الشرط؛ لأنه في نية التَقديم عند سيبويه[٢]، وهوعلى إضمار الفاء عند المبرد[٣][٤]، والملاحظ هنا أنه أشار إلى مصدر الرواية التي ذكرها.

وقد يكتفي بذكر الرواية دون أن يصرح بالمصدر الذي ينقل عنه، كما في قول الشاعر:

فَتَـرى الجَمـاجِمَ ضَـاحِيًا هامَاتُهـا بَلْـهَ الأَكُـفِّ كَأَنَّهـا لَـمْ تُخَلَـقِ[٥]

استشهد بالبيت على مجيء (بله) مصدراً والألف مضافاً إليه، وذكر رواية أخرى بجواز أن تكون (بله) اسم فعل، و (الألف) منصوبة على أنها مفعول به[٦]. والملاحظ في هذا الشاهد أنه لم يصرح بمصدر الرواية الثانية واكتفى بنقلها.

---

(١) البيت من الرجز لجرير بن عبدالله البجلي في الكتاب ٦٧/٣، ولعمرو بن خثارم العجيلي في الخزانة ٢٠/٨.

(٢) الكتاب ٦٧/٣.

(٣) المقتضب ٧٢/٢.

(٤) الروض الأنف ٢٣٨/٣، ٢٣٩.

(٥) البيت من الكامل لكعب بن مالك في ديوانه ٢٤٥.

(٦) الروض ٤٩٧/٣، ٤٩٨.

وأما النحاة فقد ذكروا أن (بله) على ثلاثة أوجه؛ فقد تأتي مصدراً بمعنى الترك، هو ما اختاره السهيلي في البيت السابق، وقد تأتي اسم فعل بمعنى (دع) وما بعدها منصوب، أو هي بمعنى(كيف) ويكون ما بعدها مرفوعاً. وما ورد في البيت السابق يحتمل الأوجه الثلاثة المذكورة، وقد رويت بالأوجه الثلاثة[1].

*** توجيه الأبيات وترتيب الوجوه في مراتب:**

من الوسائل التي يلجأ إليها السهيلي في معالجته للشواهد التي ذكرها توجيهه للأبيات، يحدد من خلالها دليلاً أو مخرجاً أو سبباً لأي حكم أو مسألة نحوية؛ فيفاضل على أساسها بين الوجوه التي يبينها، فيختار الأفضل منها، وهذه المفاضلة تقوم على أسس متعددة، إليك بيانها:

أ- يفاضل بين الوجوه اعتماداً على قاعدة نحوية، كما في قول الشاعر:

فَأُوصِيكُمُ بِاللهِ والبرِّ والتُّقَى وَأَعْرَاضِكُمْ والبِرُّ باللهِ أَوَّلُ[2]

ذكر وجهين في إعراب (أول)؛ الأول: أن يكون خبراً لقوله: (البر)، والثاني: أن يكون (أول) ظرفاً في موضع الخبر. ثم بيّن عدم جواز الوجه الثاني لمخالفته القواعد؛ فالظروف المبنية على الضم لا يجوز أن تكون خبر المبتدأ[3]. ويعلل السهيلي عدم جواز ذلك لأن هذه الظروف المبنية على الضم إنما هي غايات لأفعال متقدمة، فلابد لها من فعل يعمل فيها؟ فإذا قدرت (أول) ظرفاً كما في قول الشاعر في البيت فإنها تكون حينئذ مبنية على الضم والعامل فيها[4] الفعل (أوصيكم). فالحركة فيها ليست حركة إعراب بل هي حركة بناء. والواقع أن (أول) لها استعمالات ثلاثة؛ فتكون أفعل تفضيل ذكرت معها من أو حذفت على أن

(١) انظر المغني اللبيب ٢٢٥/١، ٢٢٦.

(٢) البيت من الطويل، لقيس بن هرمة في السيرة النبوية ٣٥٦/٢.

(٣) انظر: الروض الأنف، ٣٩٣/٢.

(٤) السابق.

تقدرها في الكلام فتمنع من الصرف. وتكون اسماً منصرفاً وذلك عند حذف (من) وعدم تقديرها. وتكون ظرفاً منصوباً أو مبنيّاً على الضم كالغايات[1].

وقول الشاعر:

رَفَعْتُ لَهُ بِذِي طَلاّلَ كَفِّي فَخَرَّ يَمِيدُ كَالجِذْعِ الصَّرِيعِ[2]

أجاز أن يكون (طلال) ممنوعاً من الصرف، وذكر توجيهين لذلك؛ الأول: أن يكون جعله اسم بقعة، فترك صرفه للتأنيث والتعريف، ثم تساءل لو كان (طلال) مؤنثاً لكان يجب أن يقول: بذات طلال، كما قالوا: ذو عمرو، فأجاب السهيلي عن ذلك قائلاً: ((ذي)) قد تكون وصفاً لطريق، أو جانب مضاف إلى (طلال) اسم البقعة [3]. وأما الوجه الثاني: (أن يكون (طلال) اسماً مذكراً لعلم والاسم العلم يجوز ترك صرفه في الشعر كثيراً) [4].

٢- قد يفاضل بين الوجوه على ما يذهب إليه النحاة؛ فمن ذلك:

أَتَيْنَا إِلَى سَعْدٍ لِيَجْمَعَ شُمْلَنَا فَشَتَّتَنَا سَعْدٌ فَلاَ نَحْنُ مِنْ سَعْدِ[5]

في البيت السابق دخلت (لا) على جملة اسمية المبتدأ فيها معرفة، وهو قوله: (نحن) دون أن يكرر (لا)، وهذا يمتنع عند النحاة، ولكنه أجاز دخولها على المبتدأ المعرفة دون تكرارها معتمداً على تأويل ذكره سيبويه في قولهم: لا نَوْلُكَ أَنْ تفَعَلَ[6]، وقال: إنما جاز هذا؛ لأن معناه معنى الفعل، أي: لا ينبغي لك أن تفعل،

---

(١) انظر الكتاب ٤٥/٢، ٤٦، والمقتضب ٣٤٠/٣، ٣٤١، شرح المفصل ٨٥/٥ وما بعدها.

(٢) البيت من الوافر للبراضي في الأغاني ٥٨/٢٢، ولأبي قيس بن صرمة في المعمرون ١٣٣.

(٣) الروض الأنف ٣٥٢/١.

(٤) السابق.

(٥) البيت من الطويل لأبي المنذر بن هشام في كتاب الأصنام ص٣٧، ولرجل من بني ملكان في السيرة النبوية لأبن هشام ٨١/١.

(٦) انظر الكتاب ٢٣٢/٤.

تفعل، وكذلك ينبغي أن يقال في بيت الملكاني؛ أي لم يقلها على جهة الخبر، ولكن على قصد التبري منه، فكان معنى الكلام: فلا نتولى سعدًا، ولا ندين به، فهذا المعنى حَسَّنَ دخول (لا) على الابتداء كما حسن: (لا نولك)[1].

– ومن ذلك قول الشاعر:

فَلَمْ أَرَ مِثْلَهَا خُبَاسَةَ وَاحِدٍ وَنَهْنَهَتْ نَفْسِي بَعْدَ مَن يحدْثُ[2]

الشاهد في البيت قوله: (ما يحدْثُ أَفْعَلَه) حيث أجاز حذف (أن) وارتفاع الفعل (أفعله) بعده، دون أن يذهب الرفع معنى (أن)، واختار لرفع الفعل توجيهين، قدرهما سيبويه في قوله: (مُرْهُ يَحفُرَها)، ((أحدهما: أن يريد الحال، أي: مُرْهُ حاجزاً لها. والثاني: مره أن يحفرها، وارتفع الفعل لما ذهبت (أن) مع اللفظ))[3]. فتجد السهيلي يوافق سيبويه، ويعتمد رأيه في سبيل إثبات الوجه الذي اختاره؛ مع أن سيبويه ذهب إلى حذف أن الناصبة للفعل المضارع في الشاهد وعدها من باب الضرورة[4]، وخالفه المبرد فقدّر المحذوف الألف، والأصل (أفعلها) ثم حذفت الألف، ونقلت حركة الفاء إلى ما قبلها[5]. ولكن الكوفيين أجازوا إعمالها مع الحذف، واستدلوا على ذلك بقراءة عبدالله بن مسعود: (وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لا تَعْبُدُونَ إِلاَّ اللَّهَ) فنصب (لا تعبدوا) بأن مقدرة؛ لأن التقدير فيه: أن لا تعبدوا إلا الله، فحذف (أن) وأعملها مع الحذف، فدلت القراءة عندهم على أنها تحمل النصب مع الحذف، إضافة إلى بعض الشواهد الشعرية التي دعمت وجهة نظرهم[6].

---

(١) الروض الأنف ١/١٩٠، ١٩١.

(٢) البيت من الطويل لامرئ القيس في ملحق ديوانه ٤٧١.

(٣) الروض الأنف ٢/٢٤٤، ٢٤٥.

(٤) انظر الكتاب ١/٣٠٧.

(٥) انظر تحصيل عين الذهب للأعلم الشنتمري ١٩٩. ومغني اللبيب ٢/٤٢٠، ٤٢١.

(٦) الإنصاف ٥٦٠.

الضرورة عند السهيلي في الروض الأنف:

يمكن أن نرى موقف السهيلي من الضرورة من خلال بعض عباراته التي وردت في كتابه، وذلك عند تعرضه لأبيات الضرورة؛ إذ بين بعض جوانبها، ومدى الاتساع الذي يمكن للشاعر أن يلجأ إليه. وقد وجدت أن أضع الضرورة الشعرية ضمن وسائل التحليل اللغوي، لأنها شكلت مساحة لا تقل أهمية عن وسائل التحليل الآخر كالقياس والسماع؛ فقد ظهر من بعض حديث السهيلي عن الضرورة في أحد شواهده التي ساقها أنها لا تعني مخالفة القواعد والقياس الذي رسمه النحاة مما يعني أنها كانت تشكل عنده مستوى لغويّاً آخر، وليس مجرد وسيلة يلجأ إليها الشاعر حينما يكون مضطرّاً لإقامة الوزن أو القافية. وعلى الرغم من هذه المساحة التي تناولها السهيلي للضرورة إلا أنني لم أقف على تحديد مفهوم الضرورة عنده، ولكنني وجدت له عرضاً لبعض مواقفه منها، وقد رصدت من خلال استقرائي له في المواضع التي تعرض فيها للضرورة بعض السمات التي أوضحت موقفه منها:

* الضرورة ليست شيئاً مباحاً للشاعر دون ضوابط:

وقد تمثل رأيه هذا في رده على الفراء عند تعرضه لقول لبيد:

نَحْــنُ بَنِــي أُمِّ الَبنِــينَ الأَرْبَعَــه المُطْعُمِــوَن الَجفْنَــةَ المُدَعْدَعَــهْ[1]

حيث وجه البيت السابق بأن الشاعر ذكر (الأربعه) وهم خمسة؛ لأن أباه قد كان مات قبل ذلك. وقد اضطر إلى ذلك من أجل القوافي[2]. فالسهيلي اعترض على الفراء؛ لأن الشاعر لا يلجأ إلى الضرورة إلا في حالة الاضطرار، ... لا يجوز له أن يلحن لإقامة الوزن والقافية[3]. ومن كلامه السابق نستطيع أن نبين

(١) الرجز للبيد، في ديانه ص٩٣.

(٢) انظر معاني القرآن ١١٩/٣.

(٣) الروض الأنف ٤٠٤/٣.

جانباً من موقفه حول الضرورة؛ إذ هي جائزة أن تقع في الشعر، والشاعر حين يأتي بها يكون مضطرّاً، ولكن لا يعني ذلك مخالفته للأحكام النحوية والقياس، وموقف السهيلي قد يكون متناغما إلى حد كبير مع موقف سيبويه من الضرورة؛ فسيبويه وأن لم يرد له تصريح محدد للضرورة(١)، ولم يجر في كتابه ذكر لمصطلح الضرورة كما أشار إليه بعض الباحثين(٢)، إلا أن بعض من شرح كتابه حدد موقفه منها(٣)، فذكر أن الضرورة عند سيبويه هي ما يجوز للشاعر في شعره مما لا يجوز له في الكلام بشرطين(٤):

الأول: أن يضطر إلى ذلك، ولا يجد عنه مندوحة.

الثاني: أن يكون في ذلك رد فرع إلى أصل، أو تشبيه غير جائز بجائز.

ومما سبق يظهر لنا توافق السهيلي في رأيه من الضرورة مع رأي سيبويه إلى حد كبير فالاضطرار في مفهوم السهيلي كما هو واضح من كلامه يعني عدم وجود مندوحة إذ يقول: (.. فإن الشعر لا يلجأ إلى الضرورة إلا في حالة الاضطرار)(٥).

والواضح من كلام سابق له أيضاً أن الاضطرار لا يعني مخالفة القواعد التي وضعها النحاة.

* التزام الرواية التي تبعدنا عن الضرورة أولى من غيرها، كما في شعر بُجيْر:

كَانَتْ عُلاَلَةُ يَومَ بَطنِ حُنُيْنٍ وَغَداةَ أَوْطَاسٍ وَيَوْمَ الأَبْرَقِ(٦)

---

(١) أنظر لغة الشعر دراسة في الضرورة الشعرية، د. محمد حماسة عبداللطيف، ص٩٠.

(٢) السابق.

(٣) السابق، ص٩١ وما بعدها.

(٤) السابق، ص٩٣ وما بعدها.

(٥) الروض الأنف ٤٠٤/٣.

(٦) البيت من الكامل، لبجير. انظر العمدة لابن رشيق القيرواني ١٦٥/١.

حيث ذكر فيها روايتين؛ الأولى: حذف التنوين من (علالة) للضرورة، وإضمار اسم (كانت) وهو القصة، ونصب (يوم). وأما الرواية الثانية فهي بخفض (يوم) على أن تكون مضافاً إليه، وتكون (علالة) خبراً منصوباً لـ (كانت) واسمها عائد بالقبول؛ لأنها لا ضرورة فيها، إذ يقول: ((... وإن كانت الرواية بخفض (يوم) فهو أولى من التزام الضرورة القبيحة بالنصب؛ ولكن ألفيته في النسخة المقيدة"[1]. ولعل في ما ذهب إليه السهيلي من تفضيله للرواية الثانية على الأولى إصلاح لموضع الاستشهاد ليخرجه من الضرورة إلى حكم الجائز في الكلام. وفي هذا تأكيد على موقفه من الضرورة الذي يقضي بأن الاضطرار لا يعني مخالفة القياس والأحكام النحوية. وهو مع ذلك لم يرفض الرواية الأولى المشتملة على الضرورة لأنها في النسخة المقيدة، ولعل في ذلك إشارة منه إلى أن الرواية صدرت من الرواة الثقات.

- استشهاده بأبيات الضرورة على إثبات قضايا نحوية:

على الرغم من موقف السهيلي في الضرورة الذي ذكرناه إلا أن ذلك لم يمنعه الاستشهاد بأبيات الضرورة، أثبت من خلالها قضايا نحوية، فمن ذلك:

أ- قول الشاعر:

فَسِرْنَا تِهَامِيَّ البِلاَدِ وَنَجْدِهَا بِأَمْنِهِ حَتَّى خَاضَتِ العِيرُ فِي البَحْرِ[2]

استشهد مِن قوله: (بأمنه) عَلى جواز حذف الياء التي هي لإشباع كسرة الضمير ضرورة[3]. والسهيلي الذي اعتبر حذف الياء التي هي لإشباع كسرة الضمير ضرورة إنما هو تابع لسيبويه الذي استشهد كثيراً على حذف الياء والواو مع بقاء حركة الضمير ضرورة، كما في قول الشاعر:

---

(١) الروض الأنف ٢٨٣/٤.

(٢) البيت من الطويل حذيفة بن غانم. انظر سيرة ابن هشام ١٧٦/١.

(٣) الروض الأنف ٣٤١/١.

لَــهُ زَجَــلٌ كَأَنَّــهُ صَــوْتُ حــادٍ إِذَا طَلَــبَ الوســيقة أَوْ زَمِيــرُ[1]

استشهد بـه علـى حذف الـواو مـن الـضَمير فـي (كأنـه) التـي هـي للإشباع ضرورة.

وقول الشاعر:

فَــإِنْ يَــكُ غَثًّــا أَوْ سَــمِينًا فَــإِنَّني سَــأَجْعَلُ عَيَنَيْــهِ لِنَفْــسِهِ مَقْنَعَــا[2]

والشاهد فيه قوله: (لنفسه) حيث حذف الياء التي هي لإشباع كسرة الضمير وذلك للضرورة الشعرية[3].

ب- وفي قول الشاعر:

وَحَيْــثُ يُنِــيخُ الأَشْــعَرُونَ رِكَــابَهُمْ بِمَــضَضِ الــسُّيُوفِ مِــنْ إِسَــافٍ[4]

استشهد بـه علـى حذف التـاء مـن قولـه: (ونائـل) للترخيم فـي غيـر النـداء للضرورة وترخيم الاسم في غير النداء، وإجراؤه مجرى النداء عند الضرورة جائز باتفاق النحويين على لغة من لا ينوي رد المحذوف[5] – وأورد النحاة شواهد على ذلك من الشعر فمن ذلك قول امرئ القيس:

لَنِعْم الفَتَى تَعْشُو إِلى ضَوْءِ نَّارِهِ طَرِيــفُ بْــنُ مَــالِ لَيْلَــةَ الجُــوعِ[6]

أراد: ابن مالك:

---

(١) البيت من الوافر، للشماخ في ديوانه ص١٥٥.

(٢) البيت من الطويل، وهو لمالك بن خريم في الأصمعيات، ص٦٧.

(٣) انظر الكتاب ٢٨/١.

(٤) البيت من الطويل لأبي طالب في ديوانه ٢٢. ورواية الديوان: بمقتضى. بدلاً من: بمضض.

(٥) أنظر ضرائر الشعر، لابن عصفور، ص١٠٦.

(٦) البيت من الطويل في ديوان امرئ القيس في ديوانه ص١٤٢.

ومن ذلك قول الأسود بن يعفر[١]:

وَهَــذَا رِدَائِــي عَنْــدَهُ يَــسْتَعِيرُهُ لِيَسْلُبَني نَفْسِي أَمَالُ بْنُ حَنْظَلِ

أَراد: ابن حنظلة:

جـ- وفي قول الشاعر:

خَلّــوا بَنِــي الكُفَّــارِ عَــنْ سَــبِيلِهِ نَحْــنُ قَتَلْنَــاكُمْ علَــى تَأْوِيلِــهِ[٢]

ذكر لهذا البيت رواية ثانية هي: اليوم نَضْرِبْكم على تأويله: بسكون الباء في (نَضْرِبْكم) على الضرورة[٣].

وتسكين حركة الإعراب للضرورة قد ورد في أبيات شعرية كثيرة منها:

قول امرئ القيس:

فَــالْيَوْمَ أَشْــرَبْ غَيْــرِ مُــسْتَحْقِبٍ إِثْمــا مِــنَ اللّــهِ وَلاَ واغِــلِ[٤]

سكن الباء من (أَشَربْ) والوجه أن يتول: (أَشَربُ) بالرفع. وهذا من باب الضرورة.

وفي قول جرير:

سيُروا بَنِي العَمِّ فَالْأَهْوازُ مَنْزِلُكُم أوْ نَهْرُ تيري فَما تَعْرِفْكَمُ العَرَب[٥]

بسكون الفاء في (تعرفكم) للضرورة والوجه الرفع.

وفي قول الشاعر:

كَــأَنَّهُمْ بِــالجِزْعِ إِذْ يَطْــرُدُونَهُمْ فَغَــاثَوْرِجَفّانُ النَّعَــامِ الَجوافِــلِ[٦]

---

(١) البيت من الطويل في ديوانه، ص٥٦.

(٢) البيت من الرجز لعبدالله بن رواحة في ديوانه، ص١٤٤. ورواية الديوان: نحن ضربناكم على تأويله.

(٣) الروض الأنف ١٢٨/٤.

(٤) البيت من السريع، انظر ديوانه ص٨٦. ورواية الديوان: فاليوم أسقى.

(٥) البيت من البسيط. انظر ديوانه، ص٤٤١.

(٦) البيت من الطويل للأخزر بن لعط الديلي، في البداية والنهاية ٣١٩/٤.

عدّ ترك التَنوين السابق في قول الشاعر: (فغاثور) من باب الضرورة، موافقاً بذلك الكوفيين الذين اعتبروا الأعلام التي لم تنون في الشعر من باب الضرورة، في حين منع ذلك البصريون[١]. وقد تكرر هذا الكلام منه في أكثر من موضع من كتابه[٢].

ومما يناظر ما سبق في الاستعمال من تسكين حركة الأعراب بعض ما ورد في القراءات القرآنية، كقراءة أبي عمرو بن العلاء: (فَتُوبُوا إلى بارِئْكم) [٣] بإسكان الهمزة في (بَارِئْكُم) وقراءة الحسن (أَوَ يُحدث لَهُم ذِكْراً) [٤] بإسكان الثاء. وغيرها من القراءات المناظرة لها.

والواقع أن النحاة حينما بنوا أحكامهم النحوية لم يأخذوا بعين الاعتبار اختلاف اللهجات، وخصائص كل منها على حدة، وإنما بنوا أحكامهم على قواعدهم التي ارتضوها دون النظر إلى الواقع اللغوي الذي كان مستعملاً في كثير من بيئات العرب، وحينما وجدوا أن كثيراً من النصوص النثرية والشعرية قد جاءت مخالفة لهذه القواعد وصفوها بالشذوذ تارة، وأخرى جعلوها من باب الضرورة، أو أنهم تأولوها أحياناً ولا ينحصر هذا الأمر بتسكين حركة الإعراب للضرورة، بل إنه يجرى على معظم المسائل التي جعلوها من باب الضرورة. وكان الأحرى بهم أن يتعاملوا معها على أنها واقع لغوي ثبت استعماله عند الفصحاء من العرب[٥].

*** الضرورة القبيحة وأقبح الضرورة:**

قد يصف السهيلي الضرورة بالقبيحة إذا جاءت مخالفة لما ذهب إليه النحاة كما في قول الشاعر:

---

(١) ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، للزبيدي، ص٥٩.

(٢) الروض الأنف ١٥٨/٤، ١٥٩.

(٣) سورة البقرة، آية ٥٤. انظر القراءة في السبعة ص١٥٤.

(٤) سورة طه، آية ١١٣. انظر القراءة في المحتسب ٥٩/٢.

(٥) انظر لغة الشعر، محمد حماسة عبداللطيف، ٣٠٩ وما بعدها.

كَانَتْ عُلاَلَةَ يَومَ بَطنِ حُنَيْنٍ وَغَداةَ أَوُطاسٍ وَيَوْمَ الأُبْرَقِ[1]

فقد وصف حذف التنوين من (علالة) ونصب (يوم) بالضرورة القبيحة[2].

فهو تابع في ذلك النحاة، إذ أجازوا حذف التنوين من الاسم منعاً للالتقاء الساكنين، وحذفه كذلك من اسم العلم إذا وصف بـ (ابن)، وأما حذفه في غير هذين الموضعين من الأسماء فقد عدّوه من باب الضرورة[3].

والضرورة عنده أقبح إذا اتصل الاسم بضمير يعود على متأخر لفظاً ورتبة؛ كما في قول الشاعر:

وَلَوْ أَنّ مَجْدًا أَخْلَدَ الدَّهْرَ وَاحِدًا مِنَ النَّاسِ أَبْقَى مَجْدُهُ الْيَوْمَ

فقد أخّر المفعول به، وهو قوله: (مطعماً) عن الفاعل وهو قوله: (مجده) مع أن الفاعل مضاف إلى ضمير يعود على المفعول به، فيقتضي أن يرجع الضمير إلى متأخر لفظاً ورتبه[5]. فالسهيلي تبع جمهور النحاة الذين منعوا ذلك، وعدّوا تارة ما وقع في الشعر من تقديم الفاعل الذي اتصل به ضمير يعود على المفعول به المتأخر شاذًّا أو من باب الضرورة، وتارة أخرى تأولوا هذه الشواهد لكي يهربوا من الضرورة وخالفهم في هذه المسألة الأخفش وتبعه بعض النحاة[6].

والواقع أن حكم النحاة على بعض الشواهد بالضرورة جاء حرصاً منهم للمحافظة على سلامة القواعد التي وضعوها، تبعاً للقياس النحوي الذي جعلوه أساساً لقبول الشواهد، فضلاً عن إغفالهم جانباً مهمّاً وهو أن هذه الشواهد كانت

---

(١) البيت من الكامل لبجير في العمدة لابن رشيق القيرواني، ١/١٦٥.

(٢) الروض الأنف ٤/٢٨٣.

(٣) انظر ضرائر الشعر لأبن عصفور، ص٢٠٧.

(٤) البيت من الطويل لحسان بن ثابت في ديوانه ص٢٤٣.

(٥) الروض الأنف ٢/١٨٤، ١٨٥.

(٦) انظر شرح ابن عقيل ٢/٧٨.

تمثل لهجات لبعض القبائل، يؤكد هذا ما ذكره المرحوم د. محمد حماسة بقوله: ((.. بعض ما يسميه النحاة ضرورة، إنما هو استعمال لهجي لبعض القبائل، تسرب إلى اللغة المشتركة، ولم يقبله قياس النحاة فحكموا عليه بالضرورة، إراحة لأنفسهم من عناء بحثه)) [١]".

- قد لا يحمل البيت على الضرورة مع وجودها فيه، كما في قول الشاعر:

١- قَد ثكلت أمّه مَنْ كُنْتُ صَاحِبَهُ أوْ كانَ مُنْتَشياً في بَراثِنِ الأسد[٢]

فالبيت فيه شاهد على تقديم الفاعل وهو قوله (أمه) حيث اتصل به ضمير يعود على المفعول به وهو قوله: (مَنْ)، فيقتضي أن يرجع الضمير على متأخر لفظاً ورتبة. وقد عدّه السهيلي وكثير من النحاة من أقبح الضرورة كما أشرنا إلى ذلك من قبل، ولكنه لم يصرح بذلك، بل تأول البيت، وذكر له وجهاً آخر ليهرب به من الضرورة، وهو أن تكون (من) مبتدأ مؤخراً تقدم الخبر عليه وهو جملة: (ثكلت أمه) [٣].

ومن ذلك أيضاً قوله:

فَيَا لَيتْني إذا ما كَانَ ذا كُم شَهِدْتُ فَكُنْتُ أَوَّلَهُمْ وُلُوجاً[٤]

وصف حذفَ النون من (ليتني) بأنها لغة رديئة[٥]، ولم يحملها على (لعل)، حيث ورد حذف النون فيها سماعاً. مخالفاً بذلك سيبويه[٦] الذي جعل حذف النون من (ليت) ضرورة، وأورد له شاهداً على عليه في قول الشاعر:

---

(١) لغة الشعر، د. محمد حماسة عبداللطيف، ٤٠٦.

(٢) البيت من البسيط لحسان بن ثابت في ديوانه ص١٦٠.

(٣) الروض الأنف ٤/ ٣١، ٣٢.

(٤) البيت من الوافر لورقة بن نوفل في شرح التصريح ١/١١١.

(٥) الروض الأنف ١/٣٦٦

(٦) انظر الكتاب ٢/٣٧٠.

كَمَنْيَــةِ جَــابِرٍ إِذْ قَــالَ لَيْتَــيِ أُصَــادِفُهُ وَأَتْلِــفُ بَعْــضَ مَــالِي[1]

الحذف:

يتجلى في (كتاب الروض الأنف) تنوع الحذف وكثرة وقوعه فيه، مما يعد وسيلة مهمة من وسائل التحليل عنده، وهذا التنوع شمل الاسم والفعل والحرف؛ وقد صدرت بعض صوره، وهي كما يلي:

أولاً: الحذف في الأسماء:

١- حذف المبتدأ كما في قول الشاعر:

لِلّــهِ أيَّ مُــذَبِّبٍ عَــنْ حُزمَــةٍ أُعْنِــي ابْنَ فَاطِمَـةَ المُعِمَّ الْمُخْـوَلاَ[2]

ذكر رواية بنصب (أي) على الحال، وقال: "هذا الوجه لا يستقيم إلا أن تقدر حذف المبتدأ، كأنه قال: لله أنت؛ لأنه لا ينصب على المدح إلا بعد جملة تامة[3]"

٢- حذف الخبر كما في قول الشاعر:

وَقُــولاَ لَــهُ: آأَنْــتَ سَــوَّيْتَ هــذِهِ بِـلا وَتَـدٍ حَتّـى اْطْمَأَنَـتْ كَمـا هِيَـا[4]

جعل الضمير (هي) في البيت مبتدأ، والخبر محذوفاً، وتقدير الجملة: كما هي عليه[5].

٣- حذف المضاف كما في رواية الرضعاء لابن إسحق:

---

(١) البيت من الوافر لزيد الخيل في ديوانه، ص٨٧.

(٢) الروض الأنف ٣٤٦/٣

(٣) الروض الأنف ٣٦١/٣.

(٤) البيت من الطويل لأمية بن أبي الصلت في ديوانه ص١٩٦٣، ورواية الديوان: أأنت بهمزة غير ممدودة.

(٥) الروض الأنف ٤٢٧/١.

فقد ذكر في رواية ابن إسحاق: (فالتمس لرسول الله ﷺ الرضعاء[١]) أن ابن هشام تأول قوله (الرضعاء) بالمراضع مستدلا على ذلك بقوله تعالى: (وَحَرَّمْنَا عَلَيْهِ المراضع مِنْ قَبْلُ[٢])، ثم ذكر توجيهين لما تأوله ابن هشام، أحدهما: قدّر حذف المضاف، كأنه قال: ذوات الرضعاء. لأن المراضع جمع مرضع، والرضعاء جمع رضيع[٣].

٤- حذف المصدر الموصوف وإقامة الصفة مقامه كما في قول الشاعر:[٤]

لَـوْ كُنْـتَ يَـاذَا الخَلَـصِ المَوْتُـوَرا مِثلـــي وَكَـــانَ شَـــيْخُكَ المقْبـــوُرَا

لَـــمْ تَنْـــهَ عَـــنْ قَتْـــل العِـــدَاةِ زُورا

"فقوله: زورا نصب على الحال عن المصدر الذي هو النهي، أرادا: نهياً زورا، وانتصاب المصدر على هذه الصورة إنما هو حال أومفعول مطلق، فإذا حذفت المصدر وأقمت الصفة مقامه لم تكن إلا حالا.. [٥]". والواقع أن النحاة أجازوا حذف الموصوف وإقامة الصفة مقاما لوروده في القرآن الكريم كما في قوله تعالى: (وَعِنْدِهُم قاصِرُاتُ الطرف)[٦]، أي حورٌ قاصرات، وقوله تعالى: (وَأَلَّنا لَهُ الحَديَد أَن إعْمَلْ سابِغاتٍ[٧]) أي: دروعاً سابغات.

ولوروده في الشعر أيضاً كما في قول الشاعر:

---

(١) السيرة النبوية، ابن هشام الحميري ١٠٤/١.

(٢) القصص، آية ١٢

(٣) الروض الأنف ٣١٤/١

(٤) الرجز لرجل من العرب، انظر سيرة ابن هشام ٣٠/١

(٥) الروض الأنف ١٩٦/١

(٦) سورة الصافات، آية ٤٨.

(٧) سورة نبأ، الآيتان ١٠، ١١

أَنــا ابْــنُ جَــلا وَطَــلاّعُ الثّنَايَــا مَتَــى أَضَــعُ الِعَمامَــةَ تَعْرِفُــونِي[1]

فحذف الموصوف، وأقام الصفة مقامه، والتقدير: رجل جلا[2].

٥- حذف الضمير لدلالة المعنى عليه، كما في قوله تعالى: (فَأَصَدعْ بِما تُؤمَر[3])

يقدر السهيلي المحذوف في الآية السابقة بين اثنين، أحدهما: حذف الضمير لدلالة المعنى عليه؛ فالفعل (تؤمر) لما كان متعدياً إلى الماء حسن حذفها؛ لأن مافيها من الإبهام أكثر مما تقتضيه (الذي)، والتقدير أاصدع بالأمر الذي تؤمره. فالمحذوف هنا في كلامه الضمير وهو الهاء. ثم يعلل أفضلية حذف الضمير في هذا الوجه على حذف الجار ومجروره.

قائلاً: (....(ما) ههنا عبارة عن الأمر الذي هو أمر الله تعالى، ولا يكون للباء فيه دخول ولا تقدير، وأما حذف الجار ومجروره فمعناه: المأمور به، فلو أردت معنى الأمر لم تحذف إلا الهاء وحدها، ولو أردت معنى المأمور به، حذفت باء وهاء، فحذف واحد أيسر من حذفين.."[4].

ثانياً: الحذف في الأفعال:

١- حذف العامل كما في الحديث الشريف:

(سَلْمَانُ مِنَّا أَهْلَ البيْتِ)[5]، فقد وجه رواية الحديث بنصب (أهل) على الاختصاص، أو على إضمار (أعني). فالعامل الذي نصب (أهل) محذوف على تقدير الفعل أخصّ أو أعني[6].

---

(١) البيت من الوافر لسحيم بن وثيل في الأصمعيات ص١٧

(٢) انظر المغني اللبيب ٣٩٧/٢

(٣) سورة الحجر، آية ٩٤.

(٤) الروض الأنف ٤٨٠/١، ٤٨١.

(٥) رواه الحاكم النيسابوري في المستدرك على الصحيحين، ٥٩٨/٣.

(٦) الروض الأنف ٤٥١/٣.

٢- وفي قول الشاعر:

أَلْحِقْ عَذّابَكَ بالقَوم الذَينَ طَغَوْا وَعائِذًا بِكَ أَنْ يَعْلُو فَيَطْغوني[١]

أجاز: أن تكون (أن) مع ما بعدها في موضع نصب على إضمار الفعل، والتقدير أخاف أن يعلو فيطغوني[٢].

ثالثاً: الحذف في الحروف: وتشمل الجار وغير الجار!

أما حذف الجار ففي قول الشاعر:

بِرِجَالٍ لَسْتُمُ أَمثَالَهُمْ أَيَّدُوا جِبْرِيلَ نَصْرًا فَنَزَلْ[٣].

ذهَب إلى أن قوله: (أيدوا جبريل) قد حَذَف حرف الجر منه، والتقدير: أيدوا بجبريل، ولكن لمّا حذف حرف الجر تعدى الفعل فنصب[٤].

وفي قول الشاعر:

أَلْحِقْ عَذَابَكَ بالْقَوْم الّذِينَ طَغَوْا وَعائِذًا بِكَ أَنْ يَعْلُو فيَطْغُونِي[٥]

أجاز في قوله: (أَن يعَلو) الخفض على إضمار حرف الجر، فكأنه قال: من أن يعلو[٦].

وأما الحذف في الحروف غير الجارة فمن أمثلته:

أ- حذف حرف الاستفهام كما في قول الشاعر:

أَلاَ مَنْ يَشْتَرِي سَهَراً بِنَوْمٍ سَعِيدٌ مَن يَبِيتُ قَرِيرَ عَيْنِ[٧]

---

(١) البيت من البسيط لعبدالله بن الحارث السهمي في الكتاب ١، ٣٤٢.

(٢) الروض الأنف ١١٢/٢، ١١٣

(٣) البيت من الوافر لحسان بن ثابت. انظر ديوانه ص٦٧.

(٤) الروض الأنف ٣٤٦/٣.

(٥) سبق تخريج البيت ص٢٠ في البحث

(٦) الروض الأنف ١١٢/٢، ١١٣

(٧) سبق تخريج البيت ص٩ من البحث.

قدَر السهيل في البيت السابق حذف ألف الاستفهام لتقدم همزه ألا، والمعنى: أمن يشتري سهراً بنوم[١].

ب- حذف حرف من الكلمة كما في قول الشاعر:

بَنُــو الأوْسِ الغَطَــارِف وَازَرَتْهــا بَنُـوا النَجّـارِ فـي الـدِّين الـصَّلِيب[٢]

أجـاز فـي البيـت الـسابق حـذف اليـاء مـن قولـه: (الغطـارف[٣]) ضـرورة. والتقدير الغطاريف[٤]، فحذف الياء.

وفي قول الشاعر:

وَحَيْــثُ يُنِــيحُ الأشْــعَرونَ رِكــابَهُمْ بِمَــضَضِ الــسُّيُولِ مِــنْ إسَــافٍ[٥]

ذهب إلى جواز حذف التاء من (نائلة) للترخيم في غير النداء للضرورة[٦]،

ومن الحذف أيضاً ما يكون في الحروف الناسخة، وبخاصة (لعل)، إذ يعلل السهيلي حذف النون فيها بقوله: ((.... وهو في لعل أحسن منه لقرب مخرج اللام من النون حتى لقد قالوا: لَعَلَ، لعَنَ ولأن بمعنى واحد، وقد حكى يعقوب أن من العرب من يخفض بلعل، وهذا يؤكد حذف النون من لعلني.." [٧]. ويرى أيضاً أن

---

(١) الروض الأنف ٨٨/١، ٨٩.

(٢) البيت لحسان بن ثابت في ديوانه، ص٨٢.

(٣) الغطارف جمع غطريف وهو السيد السخي، أو الفتى الجميل. انظر لسان العرب مادة غطرف ٨٧/١٠.

(٤) الروض الأنف ٩١/٣.

(٥) البيت من الوافر وهو لأبي طالب، انظر ديوانه ص٢٢. ورواية الديوان: بمقتضى بدلاً من: بمضض.

(٦) الروض الأنف ١٩٤/١.

(٧) السابق.

أن حذف النون في الحروف الناسخة أحسن ما يكون في: إن، أنّ، لكن، وكأن، لاجتماع النونات، وأما (ليت) فإن الحذف فيها لغة رديئة[١].

جـ- حذف التنوين، كما في قول الشاعر:

وَابْـنٌ لِطـارق وابْـنَ دُثنـةَ مِـنْهُمُ وَافــاهُ ثَــمّ حَمامَــهُ المَكْتُــوبُ[٢]

حذف التنوين من قوله: (لطارق) ضرورة[٣].

وفي قول الشاعر:

كَانَــتْ عُلاَلَــهُ يَــوْمَ بَطْـنِ حُنَــيْنٍ وَغَـداةَ أَوْطَــاسٍ وَيَــوْمَ الأَبْـرَقِ [٤]

وجّه حذف التنوين من (علالة) على أنها ضرورة[٥].

القياس:

كان السهيلي كثير اللجوء إلى القياس والاعتماد عليه في كثير من أحكامه النحوية، وإثبات قضاياه، وقد شكل ذلك منهجاً ثابتاً عنده، فهو أصل من أصول النحو التي وضعها النحاة. وقد رصدت أهم سمات القياس الذي استعمله السهيلي في التحليل النحوي، أوردها كما يلي:

١- يستخدم القياس في إجازة وجه من الوجوه كما في قول الشاعر:

وأبْـنُ لِطـارِقَ وابْـنُ دَثْنَــةٌ مِـنْهُمُ وَافَــاهُ ثَــمَّ حِمَامَــهُ المَكتُــوبُ

في هذا البيت يرى جواز حذف التنوين في (لطارق) مع بنائه على الفتح؛ إذ يقول: "... ولو أنه حين حذف التنوين نصب، وجعله كالأسم الذي لا ينصرف، وهو في موضع الخفض مفتوح لكان وجهاً وقياساً صحيحاً"[٦].

---

(١) السابق.
(٢) البيت لحسان بن ثابت في ديوانه ص٧٩.
(٣) الروض الأنف ٣/٤٠٠.
(٤) سبق تخريج البيت ص١٤ من البحث.
(٥) الروض الأنف ٤/٢٨٣.
(٦) السابق ٣/٤٠٠

ومنه أيضاً في قوله تعالى: (فَاصْدَعْ بما تُؤْمَرُ[١])؛ إذ يرى أن حذف الضمير العائد إلى (ما) الموصولة أحسن من حذفه إذَا عاد على (الذي)؛ لأن مافي (ما) من الإبهام أكثر مما تقتضيه (الذي)، مستدلاً على ذلك بما ورد بما في القرآن الكريم، كما في قوله تعالى: (لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيّ[٢])؛ فقد ذكر الفعل (خلقت)، ولم يقل خلقته، فحذف الهاء منه بخلاف الأسم الموصول الذي، فإن الآية وردت في قوله تعالى: (الَّذِي جَعَلْناهُ لِلنَاسِ سَوَاءً) [٣]، حيث إن العائد عليه قد ذكر في الفعل (جَعْلَناهُ) ولم يحذفه، ولو حذفه لم يكن بذلك الحسن. ويعلل السهيلي لما ذهب إليه قائلاً: (... وإنما كان الحذف مع (ما) أحسن لما قدمناه من إبهامها، و (الذي) فيها من الإبهام قربها من (ما) التي هي شرط لفظاً ومعنى؛ ألا ترى أن (ما) إذا كانت شرطاً تقول فيها: ما تصنع أصنع مثله، ولا تقول ما تصنعه؛ لأن الفعل قد عمل فيها، فلما ضارعتها هذه التي هي موصولة، وهي بمعنى (الذي) أجريت في حذف الهاء مجراها في أكثر الكلام. وهذه تفرقة في عود الضمير على (ما) وعلى (الذي) يشهد بها التنزيل، والقياس الذي ذكرناه من الإبهام)[٤].

٢- يترقى في القياس من حذف الحرف إلى الكلمة، مستعملاً قياس الأولى كما في قوله تعالى: (وَلَوْ يُعَجّلُ اللهُ لِلنُّاسِ الشَّرَّ اسْتِعْجالهُمْ[٥])؛ حيث يرى في الآية السابقة حذفا جاء لعلة؛ وهي استثقال تكرار اللفظ، والتقدير:.. لو عجله لهم إذا استعجلوا به استعجالاً مثل استعجالهم بالخير، فحسن هذا الكلام لما في الكلام من ثقل تكرار اللفظ، وإذا حذفوا حرفاً واحدًا لهذه العلة كقولهم:

---

(١) سورة الحجر، آية ٩٤.

(٢) سورة ص، آية ٧٥.

(٣) سورة الحج، آية ٢٥.

(٤) الروض الأنف ١/٤٨٠، ٤٨١.

(٥) سورة يونس، آية ١١.

بَلْحَرث بنو فلان، وظللت وأحِشَّت فأحرى أن يحذفوا كلمة من حروف، فهذا أصل مطرد)[١].

٣- من صور القياس عنده الحمل على النظير، كما حمل ألف الإنكار على همزة الاستفهام؛ يقول: ((.. فإذا قال لك القائل: قرأت على زيد مثلاً، فقلت: العالم؟ بالاستفهام، كأنك قلت له: أعلى العالم؟ ونظير هذا ألف الإنكار، إذا قال القائل: مررت بزيد، فأنكرت عليهَ، فقلت: أزيد فيه بخفض الدال، وبالنصب إذا قال: رأيت زيدًا، قلت: أزيد فيه، وكذلك الرفع) [٢].

٤- قد يصف القياس أحياناً بالمستتب، كما في كلامه عن حكم (مِنْ) إن التقت مع ساكن غير لام التعريف، نحو: (مِنِ ابنك، ومنِ اسمك، كسرت على الأصل والقياس المستتب[٣]).

٥- السهيلي يطلق القياس على القراءات القرآنية؛ فقد انفرد أبو عمرو في قراءته: (وَإِذْ قَالَ مُوسى لقومه إِنَّ اللهَ يأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبَحوُا بَقَرَةً[٤])، وفي قوله: (أَمَّنْ هَذَا الّذِي يَنْصُرُكُمْ مِنْ دُوْنِ الرَّحْمنِ[٥]) بإسكان ضمة الإعراب في (يَأْمُرْكُم) و(يَنَصُرْكُمْ)، فقد أباح القياس عليها في الكلام، إذا اتصل الفعل بضمير الجمع[٦].

العلة:

أخذت العلة عند السهيلي مساحة كبيرة في كتابه (الروض الأنف)، دون أن يبين مفهومها، أو يوضح أقسامها، أو حتى يعقد لها بابا، وقد يكون غير مطالب

(١) الروض الأنف ١٤٧/٢.
(٢) السابق ٢١٦/١.
(٣) السابق ٢٨٩/٣، ٢٩٠.
(٤) سورة البقرة، آية ٦٧. وانظر القراءة في المحتسب ١٢٣/١.
(٥) سورة الملك، آية ٢٠ وانظر القراءة في البحر المحيط ٤٣٣/٤.
(٦) الروض الأنف ١٢٧/٤، ١٢٨.

لـذلك؛ لأن الكتـاب لـيس فـي النحـو النظـري، بـل هـو معالجـة نحويـة تطبيقيـة للنـصوص ولعـل، ذلـك مـا جعلـه لا يـأتي علـى ذكرهـا. وعلـى الـرغم مـن عـدم تصريحه بذكر مصطلح العلة عند تعليله لبعض المسائل التي تعرض لها، إلا أن ذلك كان يفهم من سياق الكلام. وليس ثمة إجماع على أنواع العلل عند النحاة، وإنما هو اجتهاد منهم في كشف الأسباب والظواهر النحوية والصرفية.

والعلـة تـشكل وسـيلة مـن وسـائل التحليـل النحـوي عنـد الـسهيلي، ومـن خـلال استقرائي لكتابه رصدت بعضاً منها؛ إليك بيانها:

١- علة إبهام:

يقـول الـسهيلي: (.. فـي قولـه: (فَاْصْدَعْ بِمـا تُؤْمَرُ)، المعنـى: اصـدع بالـذي تؤمر به، ولكن لمّا عَدى الفعل إلى الهاء حسن حذفها، وكان الحذف هاهنا أحسن من ذكرها لأن مافيها من الإبهام أكثر مما تقتضيه الذي) [١].

٢- علة استثقال:

مؤدى هذه العلـة أن العرب كـانوا إذا استثقلوا عبـارة أو حرفـاً أو حركـة فـإنهم يفرون منـه إلـى مـا هو أخـف عليهُم[٢]. وقد استعمل السهيلي هذه العلـة فـي قول الشاعر:

وَأَنَّ عَلَيْـــهِ فِـــي الْعِبَـــادِ مَحَبَّـــةً وَلاَ ضَـرَّ مِمَّـنْ خَـصَّهُ اللهُ بَالْحُـبِّ[٣]

حيث وجـه فـي البيت السابق أن (من) فـي قولـه: (ممن) متعلقـة بمحـذوف، والتقدير: لا خير أخير ممن خصه الله؛ وقد حسّن الحذف أخير استثقالاً لتكرار اللفظ[٤].

---

(١) السابق ١/٤٨٠، ٤٨١.

(٢) العلل النحوية في كتاب سيبويه، أسعد خلف العوادي، ص٦٣.

(٣) الشاهد لأبي طالب في ديوانه، ٧٢.

(٤) الروض الأنف ٢/١٤٦، ١٤٧.

٣- علة استغناء:

يقول سيبويه عن هذه العلة: ((وأعلم أنهم قد يستغنون بالشيء عن الشيء الذي أصله في كلامهم أن يستعمل حتى يصير ساقطاً[١])). وقد عقد ابن جني للاستغناء باباً في الخصائص[٢]، وأما السهيلي فقد استعمله في قول الشاعر:

الْبِـــــرَّ أَبْغِـــــي لاَ الْخَـــــال لَـــيْسَ مُهَجَّـــرٌ كَمـــنْ قـــال[٣]

علل استغناء العرب عن صوغَ فعل التعجب من قال يقيل بما أنومه؛ لأنه لا يتعجب من يقيل، فلا يقال: ما أقيله[٤].

٤- علة حمل على المعنى:

ذكر السيوطي أن الحمل على المعنى واسع في اللغة، وقد وردت له أمثله كثيرة في القرآن الكريم، وفي كلام العرب نثره ومنظومه[٥].

ويعتمد التعليل بها على أساس المفهوم العام للكلام، أي على معناه، مع التزام ترتيب مافي التراكيب من تقديم وتأخير وحذف وزيادة، حفاظاً على صحة المعنى واستقامته[٦]. والحمل على المعنى من أكثر أنواع العلل دوراناً عند السهيلي في الروض الأنف، فمن أمثلته:

أ- في قول الشاعر:

يَالَيْلَـــــةً هَيّجَـــــتْ لَيْلاتِـــــي إِحْـــــدَى لَيـــــالَي القَـــــسِّيات[٧]

---

(١) انظر الكتاب ٢٥/١

(٢) انظر الخصائص ٢٦٧/١ وما بعدها.

(٣) الشاهد في السيرة النبوية لابن هشام ٢٣٠/١.

(٤) الروض الأنف ٤٢٩/١.

(٥) الأشباه والنظائر، للسيوطي، ١٠٢/٢.

(٦) العلل النحوية عند سيبويه، د. أسعد خلف العوادي، ٢٧٩.

(٧) البيت من السريع، لمطرود بن كعب الخزاعي، انظر كتاب المنمق في أخبار قريش، لمحمد بن حبيب ص٤٦.

ذهّب إلى نصب (ليلة).. وذلك أن في الكلام معنى التعجب[١].

ب- في قول الشاعر:

تَقُــولُ وَقَــدْ تَرَامَحَــتْ المَطَايــا كَــذَاكَ القَــوْلُ إِنَّ عَلَيْــكَ عَيْنَــا[٢]

قاس قول الشاعر في البيت السابق (كذاك، على اسم الفعل (دونك)، وحمله على المعنى لما في (كذاك) من تضمين معنى الأمر أو الإغراء بالشيء) لأنك إذا قلت: كذاك القول أو السير، فكأنك قلت: كذاك أمرت فاكفف ودع. فأصل البابين واحد، وهو ظرف بعده ابتداء، وهو خبر يتضمن معنى الأمر أو الإغراء بالشيء[٣].

جـ- في قول الشاعر:

أَتَينــا إِلَــى سَــعْدٍ لِيَجْمَــعَ شَــمْلَنا فَشَتَّتَنا سَعْدٌ فَلاَ نَحْنُ مِنْ سَعْد[٤]

يوجه السهيلي في البيت السابق دخول (لا) النافية على المبتدأ والخبر المعرفتين بحمله على معنى فعل مقدر يفهم من السياق العام؛ فقوله: (فلا نحن من سعد) لم يقلها على جهة الخبر، ولكن على قصد التبرّي منه، فكان معنى الكلام: فلا نتولى سعداً، ولا ندين به"[٥].

٥- علة قبح:

هذه العلة تفسر أن العرب إذا استقبحوا استعمالاً ما فإنهم يفرون منه إلى ما هو حسن في الاستعمال[٦]، وقد ذكر السهيلي هذه العلة في قول الشاعر:

---

(١) الروض الأنف ٢٨٠/١.

(٢) البيت من الوافر لجرير، انظر ديوانه، ص٣٥٣، ورواية الديوان يقلن وقد تلاحقت المطايا.

(٣) الروض الأنف ٧٢/٣

(٤) البيت من الطويل، وهو منسوب إلى رجل من بني ملكان في السيرة النبوية ٨١/١، وبلا نسبة في كتاب الأصنام ٣٧.

(٥) الروض الأنف ١٩٠/١، ١٩١.

(٦) انظر العلل النحوية، لأسعد خلف العوادي، ٢٨٣.

يَمُـــتُّ بِأَرْحَـــامَ إِلَـــيْهِمْ قَرِيبَـــةً وَلاَ قَـــرْبَ بِالْأَرْحَـــامِ إِذْ لاَ تُقَـــربُ[1]

حيث ذكر ابن هشام المعافري أن (إذ) في البيت السابق جاءت بمعنى (إذا)، فغلطّه السهيلي من وجهين، الأول: إن (إذ) بمعنى (إذا) لم تأت في الكلام ولم يقل به أحد من النحاة، والثاني قبح مجيء الفعل المضارع المسبوق بحرف نفي بعد (إذا)؛ يقول: ((.. وتأول ابن هشام (إذ) هنا بمعنى: (إذا)، وهو خطأ من وجهين، أحدهما: أن الفعل المضارع لا يحسن بعد (إذا) مع حرف النفي، وإنما يحسن بعد (إذ كقوله سبحانه: (إِذْ يَقُولُ المَنَافِقُون[2]) ولو قلت: سأتيك إذا تقول كذا، كان قبيحاً إذا أخرتها، أو قدمت الفعل لما في (إذا) من معنى الشرط، وإنما يحسن هذا في حروف الشرط مع لفظ الماضي، تقول: سآتيك إن قام زيد، وإذا قام، ويقبح. سآتيك إن يقم زيد؛ لأن حرف الشرط إذا أخر ألغي، وإذا ألغي لم يقع الفعل المعرب بعده...، والثاني: أن (إذ) بمعنى (إذا) غير معروف في الكلام، ولا حكاه ثبت[3])).

٦- علة قرب مخرج:

استعمل السهيلي هذه العلة في تعليله لحذف نون الوقاية من الحرف الناسخ (لعل)؛ فذهب إلى أن حذفها أحسن من إبقائها لقرب مخرج اللام من النون، حتى لقد قالوا: لعَلّ ولَعَنَّ ولأن بمعنى واحد[4].

وما ذهب إليه السهيلي في تعليله لحذف نون الوقاية من (لعلّ) إنما هو تابع لسيبويه في ذلك الذي علل حذف النون من (لعل) لقرب مخرجها من اللازم[5].

---

(١) البيت من الطويل لأبي أحمد بن حش في تاريخ دمشق ٢٧٣/٤٠.

(٢) سورة الأنفال، آية ٤٩.

(٣) الروض الأنف ٣٢٥/٢.

(٤) السابق ٣٦٦/١.

(٥) انظر الكتاب ٣٦٩/٢.

٧- علة كثرة استعمال:

وهي من العلل التي ذكرها النحاة كثيراً في مسائلهم[١]. وتؤدي هذه العلة إلى التغيير في اللفظ؛ يقول ابن يعيش: ((لكثرة الاستعمال أثر في التغيير، ألا تراهم قالوا: أيش والمراد: أي شيء، وقالوا: لا أدري، فغيروا هذه الأشياء عن مقتضاها لضرب من التخفيف عند كثرة الاستعمال[٢]). وقد استعملها سيبويه كثيراً في كتابه، ولا تكاد تخلو منها مسألة جزئية من الجزئيات التي تتناول الواقع اللغوي[٣].

وقد أتى السهيلي على ذكر هذه العلة في قول الشاعر:

صَبَّحَكَ اللهُ غَدَاةَ الْفَجْرِ مِلْ هَاشِمِيِّين الطُّوَالِ الزُّهر[٤]

حيث علل حذف النون من حرف الجر (من) الداخلة على اسم فيه (ال) لالتقاء الساكنين، والتقدير: من الهاشميين، وهذا الحذف لا يجوز إلا في (من) لكثرة الاستعمال[٥].

٨- علة كراهة:

يرى السهيلي أن العرب ألحقت نوناً ببعض الكلمات مثل (قد، قط، حسب) عند إضافتها إلى ياء المتكلم لعلة كراهة كسر أواخرها، كما كرهوا ذلك في الأفعال الماضية و (ليت) لئلا تقع في الكسر؛ يقول: ((.. فإذا ذكرت نفسك قلت قدي، وقطى كما تقول حسبي، وإن شئت ألحقت نوناً، فقلت: قدني، وذلك من أجل سكون آخرها، فكرهوا تحريكه من أجل الياء، كما كرهوا تحريك آخر الفعل، فقالوا: ضربني، وكذلك كرهوا تحريك آخر (ليت)، فقالوا: ليتني)) [٦].

---

(١) انظر العلل النحوية عند سيبويه، لأسعد العوادي، ٢٨٣.

(٢) شرح المفصل لابن يعيش، ١٠٢/٤.

(٣) الشاهد وأصول النحو، خديجة الحديثي ٣٦٨، مطبعة المقهوي، الكويت، ١٩٧٤.

(٤) الرجز الهندي بن أثاثة بن عباد، انظرنهاية الإرب في فنون الأدب ١٠١/١٧.

(٥) الروض الأنف ٨٤/٣.

(٦) السابق ٥١٣/٣، ٥١٤.

٩- علة مشابهة:

تقوم هذه العلة على إكساب المتشابهين حكماً واحداً[١]، وليس شرطاً أن يكون الشبه في كل شي، فيكفي أدنى وجه للمشابهة[٢]، ويؤكد هذه الحقيقة سيبويه بقوله:

((ومن كلامهم أن يشبهوا الشيء بالشيء، وإن لم يكن مثله في جميع الأشياء)) [٣].

وقد استعمل السهيلي هذه العلة في قول الشاعر:

وَمَازَالَ مُهْرِي مَزْجَرَ الكَلْبِ مِنْهُم لَدُنْ غُدْوَةٍ حَتّى دَنَتْ لِغُرُوبِ[٤]

فقد علل نصب (غدوة) بعد (لدن) في البيت السابق بتشبهاً بالمفعول به، وتشبيه (لدن) باسم الفاعل؛ يقول: ((... وذلك أن (لدن) يقال فيها: و(لدِن) والدٍ، فلما كانت تارة تنون، ولا تنون أخرى شبهوها إذا نونت باسم الفاعل، فنصبوا (غدوة) بعدها تشبيهاً بالمفعول، ولولا أن (غدوة) تنون إذا نكرت، وتنون ضرورة إذا كانت معرفة، ما عرف نصبها؛ لأنها اسم غير متصرف للعلمية والتأنيث، فخفضها ونصبها سواء، فإذا نونت للضرورة، كما في بيت أبي سفيان، أو أردت غدوة من الغدوات، تبين حينذ أنهم قصدوا لنصب التشبيه بالمفعول)) [٥].

**

(١) انظر أصول النحو عند السيوطي، عصام غربية، ٣١٠.

(٢) العلل النحوية، ٢٨٦.

(٣) الكتاب ٢٨٧/٣.

(٤) البيت من الطويل لأبي سفيان في كتاب الحيوان ٣١٨/١، وبلا نسبة في شرح ابن عقيل ٥٠/٣.

(٥) الروض الأنف ٢٧١/٣.

الخاتمـة

هذا البحث حاول تتبع أهم وسائل التحليل النحوي عند السهيلي في واحد من مصنفاته، وهو الروض الأنف، وقد خلص إلى أهم النتائج التالية:

١- من وسائل التحليل النحوي الحذف، وهو جانب من التأويل يلجأ إليه لإجازة وجه الأوجه النحوية التي عالجها هرباً من مخالفة القياس الذي وضعه النحاة.

٢- يمتلك السهيلي شخصية فذة قادرة على معالجة النصوص النحوية، وقد تمثل ذلك في تنبيه آراء لم تكن مسبوقة؛ كما في قول الشاعر:

عَـــسَى الأَيَّـــامُ أَنْ يُرْجِعْـــ ـــنَ يَومْـــاً كَالّـــذِي كـــانُوا

حيث اعتبر ((الذي)) في البيت مصدرية مثل (ما) المصدرية، وهذا الرأي الذي ذهب إليه لم أجد أحداً من النحاة – فيما أعلم. قال به.

٣- ظهرت أدلة على أن السهيلي أجاز الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف[١]، وثبت أنه توسع في ذلك فأكثر منه كثرة نبهت الباحثين المتأخرين إلى البحث عن سبب عدم اعتماد النحاة عليه، ولاسيما واضعوا قواعد النحو والصرف وأصولهما من شيوخ المدرستين.

٤- أجاز السهيلي القياس على الضرورة إذا دعت الحاجة لذلك، وهو توسع يجعل اللغة أكثر مرونة في الاستعمال.

٥- اهتم السهيلي بتوثيق كثير من نقوله التي ذكرها، وذلك بإحالته إلى كتب النحاة الذين نقل عنهم، خلافاً لما كان معهوداً عند السابقين منهم؛ إذ كانوا يكتفون بالنقل عن العلماء دون الإحالة إلى المصادر.

٦- دراسة النحو التطبيقي تبين جوانب مهمة من جهود النحاة في اختبار الأدوات والأحكام النحوية ونجاعتها في معالجة النصوص وتحليلها.

---

(١) انظر موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، خديجة الحديثي المقدمة، ص٦.

المصادر والمراجع

- ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، للزبيدي، تحقيق: د. طارق الجنابي. عالم الكتب.
- إتحاف فضلاء البشر، لشهاب الدين البناء، وضع حواشيه الشيخ أنس مهرة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط أولى، ١٩٩٨م.
- الأشباه والنظائر، للسيوطي، دار الكتب العلمية – بيروت. لا ط. لا ت.
- الأصمعيات، للأصمعي، تحقيق أحمد شاكر وعبدالسلام هارون، دار المعارف بمصر، ط رابعة.
- إعراب القرآن للنحاس، تحقيق: زهير غازي زاهد. عالم الكتب. بيروت. ط ثالثة، ١٤٠٩هـ – ١٩٨٨م.
- الأغاني، أبو الفرج الأصبهائي، الهيئة المصرية العامة، ١٩٩٢م.
- أمالي السهيلي، تحقيق: محمد إبراهيم البنا، مكتبة السهيلي من الآثار الأندلسية، مطبعة السعادة بمصر.
- أنساب الأشراف للبلاذري، تحقيق: سهيل زكار ورياض الزركلي، دار الفكر. بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ – ١٩٩٦م.
- الإنصاف لأبي البركات الأنباري، تحقيق: محمد محي الدين عبدالحميد، دار الفكر.
- البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي، دراسة وتحقيق الشيخ عادل أحمد عبدالموجود وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط أولى، ١٩٩١.
- البداية والنهاية لابن كثير. تحقيق أحمد أبو ملحم وغيره. دار الكتب العلمية، بيروت ط ثالثة ١٩٨٧م.
- بغية الوعاة، السيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم– المكتبة العصرية. بيروت. لا ط. لا ت.

– تاريخ دمشق، لابن عساكر، تحقيق عمرو بن غرامة العمروي، دار الفكر للطباعة والنشر، ١٤١٥هـ-١٩٩٥م.
– التبيان في إعراب القرآن للعكبري، دار الكتب العلمية، بيروت – ط أولى، ١٤١٩هـ -١٩٩٨م.
– تحصيل عين الذهب، للأعلم الشنتمري، تحقيق د. زهير عبدالمحسن سلطان، دار الشئون الثقافية، بغداد، الطبعة الأولى، ١٩٩٢.
– التعليق على الموطأ في تفسير لغاته وغوامض إعرابه ومعانيه، هشام بن أحمد الوقشي الأندلسي، تحقيق د. عبدالرحمن بن سليمان العثيمين، مكة المكرمة، جامعة أم القرى، مكتبة العبيكان.
– الحجة للقراء السبعة، لأبي علي الفارسي، تحقيق بدر الدين قهوجي وبشير جويجاني، دار المأمون للتراث، دمشق، ط أولى، ١٤٠٤هـ – ١٩٩٣م.
– خزانة الأدب، للبغدادي، تحقيق د. محمد نبيل طريفي، دار الكتب العلمية – بيروت، ط أولى ١٤١٨هـ- ١٩٩٨م.
– الخصائص لابن جني، تحقيق محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط رابعة، ١٩٩٩م.
– ديوان أبي الأسود الدؤلي، تحقيق محمد حسن آل ياسين. دون نشر، ط أولى، ١٩٨٢م.
– ديوان أبي طالب، تحقيق د. محمد التونجي، دار الكتاب العربي. ط أولى، ١٤١٤هـ – ١٩٩٤م.
– ديوان الأسود بن يعفر، صنعة نوري حمودي القيسي، وزارة الثقافة والإعلام العراقية. ط. أولى.
– ديوان الأعشى (ميمون بن قيس). شرح وتعليق محمد حسين. مؤسسة الرسالة. بيروت. ط سابعة.

– ديوان امرئ القيس، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف بمصر، ط أولى، ١٩٥٨.
– ديوان أمية بن أبي الصلت، تحقيق د. سجيع جميل الجبيلي، دار صادر – بيروت، ط أولى، ١٩٩٨.
– ديوان جرير، تحقيق نعمان أمين طه. دار المعارف بمصر. ط ثالثة. لا ت.
– ديوان حسان بن ثابت. تحقيق سيّد حنفي حسنين. دار المعارف بمصر، ١٩٧٧.
– ديوان ذي الرمة، شرح أحمد بن حاتم الباهلي، رواية أبي العباس ثعلب. تحقيق عبدالقدوس أبي صالح، مؤسسة الإيمان، بيروت، ط أولى، ١٩٨٢.
– ديوان الشماخ بن ضرار، تحقيق صلا ح الدين الهادي، دار المعارف بمصر، ط أولى، ١٩٦٨م.
– ديوان عبدالله بن رواحة الأنباري، دراسة وجمع وتحقيق حسن محمد باجودة، مكتبة التراث، القاهرة، ط أولى، ١٩٧٢.
– ديوان كعب بن مالك الأنصاري، دراسة وتحقيق سامي مكي العاني. منشورات مكتبة النهضة، بغداد.
– ديوان لبيد بن ربيعة العامري، دار صادر، بيروت.
– الروض الأنف للسهيلي، ومعه السيرة النبوية لابن هشام، تحقيق عبدالمنشاوي، دار الحديث، القاهرة، ١٤٢٩هـ– ٢٠٠٨م.
– سنن أبي داود، إعداد وتعليق عزت عبيد الدعاس، دار الحديث، حمص، سورية.
– سمط اللآلئ، لأبي عبيد البكري، تحقيق عبدالعزيزت الميمني، دار الحديث، بيروت. ط ثانية، ١٩٨٤.
– السيرة النبوية، لابن هشام، تحقيق مصطفى السقا وآخرين، دارالمعرفة، بيورت، ٢٠١٢م.

– الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، د. خديجة الحديثي، مطبعة مقهوي، الكويت، ١٩٧٤.
– شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق محي الدين عبدالحميد، دار الطلائع، القاهرة.
– شرح التصريح على التوضيح، الشيخ خالد بن عبدالله الأزهري، تحقيق محمد باسل عيون السود دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٠م.
– شرح الكافية الشافية، جمال الدين بن مالك، تحقيق عبدالمنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث، السعودية ١٩٨٤م.
– شرح المفصل لابن يعيش، عالم الكتب، بيروت (د.ت).
– شعر زيد الخيل ط أولى، ١٩٦٦.
– صحيح مسلم بشرح النووي، دار الريان للتراث، ط أولى، القاهرة، ١٤٠٧هـ–١٩٨٧م.
– ضرائر الشعر لابن عصفور، وضع حواشيه خليل عمران المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط أولى ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م.
– العقد الفريد لابن عبد ربه، تحقيق الإبياري وآخرين، القاهرة، ١٣٨٤٥، ١٩٦٥م.
– العلل النحوية في كتاب سيبويه، أسعد خلف العوادي، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٩م.
– العمدة لابن رشيق القيرواني، تحقيق محمد قزقزان، دار المعرفة، بيروت، ١٩٨٨م.
– الكتاب لسيبويه، تحقيق عبدالسلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط أولى.
– كتاب الأصنام، أبوالمنذر الكلبي،دار الكتب المصرية، ٢٠٠٠م.
– كتاب الحيوان للدميري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ثانية، ١٤٢٤هـ.
– كتاب السبعة في القراءات لابن مجاهد، تحقيق د. شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة.

– كتاب ما يجوز للشاعر في الضرورة، القزاز القيرواني، تحقيق وشرح ودراسة د. محمد زغلول ود. محمد مصطفى هدارة، منشأة المعارف، الإسكندرية.
– الكشاف للزمخشري، دارالفكر للطباعة والنشر.
– لسان العرب لابن منظور، تحقيق أمين محمد عبدالوهاب، ومحمد الصادق العبيدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٧هـ –١٩٩٧م.
– لغة الشعر دراسة في الضرورة الشعرية، د. محمد حماسة عبداللطيف، دار الشروق، ط أولى، ١٤١٦هـ، ١٩٩٦م.
– ما يحتمل الشعر من الضرورة، لأبي سعيد السيرافي، تحقيق د. عوض بن حمد القوزي، جامعة الملك سعود – الرياض، ط ثانية، ١٤١٢هـ –١٩٩١م.
– المستدرك على الصحيحين للحاكم النيسابوري، وبذيله التلخيص للحافظ الذهبي، دار الكتاب العربي، بيروت.
– مسند الإمام أحمد بن حنبل، وبهامشة منتخب كنز العمال، دار صادر – بيروت.
– معاني القرآن للفرّاء، تحقيق أحمد يوسف نجاتي وآخرين، دار السرور.
– معجم ما استعجم، عبدالله بن عبدالعزيز البكري، حققه وضبطه مصطفى السقا، عالم الكتب، بيروت، ط ثالثة، ١٩٨٣م.
– المعمرون للسجستاني، تحقيق محمد أمين الخانجي، مطبعة السعادة، القاهرة، ط أولى ١٣٢٣٣، ١٩٠٥م.
– مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق حسن حمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط أولى ١٤١٨هـ ١٩٩٨م.
– المقتضب، لأبي العباس المبرد، تحقيق محمد عبدالخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت،. د ط. د ت.

– المنمق في أخبار قريش، محمد بن حبيب، تحقيق خورشيد أحمد فاروق، عالم الكتب، بيروت، ط أولى، ١٤٠١٥هـ – ١٩٨٥م.
– موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، د. خديجة الحديثي، دار الرشيد للنشر، منشورات وزارة الثقافة العراقية.
– نتائج الفكر في النحو للسهيلي، حققه الشيخ عادل أحمد عبدالموجود والشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط أولى ١٤١٢هـ – ١٩٩٢م.

* * *